

■ الفصل الأول لماذا التخلف في بلاد المسلمين؟



مقدمة :

من الطبيعي أن لا تكون الإجابة عن سؤال ظاهرة التخلف في بلاد المسلمين، وكيفية الخروج من الأزمة الحضارية الراهنة واحدة، أمام اتجاهات متباينة المرجعيات والأصول، فبينما يؤمن (العالمانيون) أو (الدينويون) المتسمون تأمرا بالعلمانيين، بالمستحيل الذاتي (أي عدم قدرة الذات بإرثها وماضيها الثقيل على تجاوز محنة التخلف)، ويرون في الحداثة قارب النجاة الوحيد لأمة يرونها غارقة في هيمنة الماضي وأسر التاريخ، يبرز مفكرون وسطيون مجددون يراهنون على الممكن الذاتي بصيغ متباينة مع ما طرحه العالمانيون، مستفيدين من منهج تفكير غير معقد يستند على قواعد طبيعية، وينطلق في بناء أسس فكرية عبر حركة تجديدية متماسكة وضرورية، لتعبئة مفاهيم الحداثة في الوعي الإسلامي، ومن جهة أخرى توليد الممكن، من تزاوج المعاصر بالتراثي وهيمنته عليه، وبذلك أدرك المجددون الملتزمون بمنهج التفكير الفطري الوسطي التنويري، أن الحديث عن التجديد (لا بد أن يتمتع بالمشروعية التي لا تتأسس إلا في قلب الإطار المرجعي المعرفي لشخصية الأمة الثقافية (الإسلام)، ومن ثم بالضرورة التاريخية التي تعكس الحاجة إلى التحديث).

التحديث الذي يقف على قاعدة تبدأ بتلك القيم التي تنهض وفقها النظم الاجتماعية والتي يمكن اختصارها، في الانتقال من القيم الكهنوتية الدوقمائية الجامدة إلى القيم الإستشرافية العقلانية المتطورة، أو التحرك من عالم الغيب نحو عالم الشهادة. الأمر الذي يضعهم في مواجهة أخرى لا تقل ضراوة عن مواجهة التيار التغريبي العالماني، ألا وهي مواجهة من يتسمون بالسلفيين حتى (الإصلاحيون) منهم. فعلى الرغم من رهانهم على الممكن الذاتي (حيث الذات يمكنها التطور والتقدم دون استعارة لباس غيرها)، فإنهم لم يستطيعوا صياغة

مشروعهم في ظل معالم واضحة للتعامل مع المعاصرة والأصالة في آن واحد، وفشلهم في المطابقة بين الصياغة النظرية والممارسة العملية للتجديد المنشود، وفساد في فهم دلالات النص ومقاصد الشريعة وحكمة الأحكام، فحاصروا أنفسهم بقيود السلف بالرغم من اختلاف الواقع التاريخي، وفي المقابل يشهد الممكن الذاتي صياغة جديدة في الفكر الإسلامي الوسطي التجديدي المستنير، يتأسس على (الأخذ بالمعاصرة بطريقة مختلفة قائمة على قراءة نقدية تقدمية، تعمل على توليد ممكنها المعبر عن البعد الحضاري لثقافتها، من رحم التفاعل الواعي مع المتغيرات دون تفریط في الثوابت).

لن يغيب عن نباهة المتأمل الواعي إدراك أن الخطاب الوسطي التجديدي الذي تمت صياغته بوضوح في مؤتمر (الإسلام بين الأصالة والتجديد) الذي عقد بمدينة قسطينة الجزائرية عام ١٩٧١ م، والذي نظمه الراحل المبدع مولود قاسم رحمه الله، بحضور مئات من كبار الفقهاء والمفكرين والعلماء من جميع أرجاء العالم الإسلامي يتقدمهم الراحل مالك بن نبي رحمه الله، يقوم على صياغة الممكن الذاتي صياغة جديدة، بريئة من التلبس بالتغريب العالمانى، أو هيمنة التراث دون وعي وتنقية وتنقيح واستيعاب، ثم تعمل على بعث ممكنها (التراث المنقى) من رحم تفاعل سويّ مع الحداثة القائمة على روح نقدية متقدمة، هذا التأسيس الذي افتقدته أجيال المصلحون السلفيون الإسلاميون والقوميون السابقون، بالإضافة إلى القيمة المنهجية التي أسس عليها التجديديون الوسطيون الأصوليون منهجهم في تعريف المعرفة، بتقديم الأشياء على حقيقتها، والمبنية على إعادة الأشياء إلى أصولها الطبيعية، وتقديمها معرفيا على طبيعتها المجردة، فكان منهج التفكير الوسطي الأصولي بذلك أكثر وعيا بالحداثة ومابعداها، بحيث أصبح على معرفة بمشكلات التجديد وإشكالياته التي يعمل على حلّها، وتقديم الاقتراحات التي تنقل الفكر من مقاربات التجديد الفردية إلى العمل المؤسسي، ومن التنظير إلى

التطبيق، ثم الدعوة إلى فهم الذات والغير لمحاولة معرفة الأسس النفسية والأيدولوجية التي تحكم العلاقة بينهما، ويجدر التنبيه إلى تلك البحوث التجديدية التي تناولها الكتاب الوسيطون الأصوليون، وكتاباتهم المعمقة التي انتهجت منهج تفكير تأصيلي، يستند على إعادة المشكلات إلى بنيتها الطبيعية وأصولها الابتدائية، والبناء على أسسها، ليكون بذلك التفكيك والبناء دورة واحدة متناسقة، تعتمد التمهيد النقدي الجريء، والتجربة العملية، والتصحيح المستمر، الأمر الذي وفر قدرة على إعادة دراسة النصوص دراسة نقدية واعية كدراسة نصوص الفقه، ومقاصد الشريعة، والدراسات النقدية لمناهج التفسير المعاصرة، والعلاقة بين الكتاب والسنة، في محاولة ثورية لدفع عجلة التجديد الإسلامي إلى الأمام. فكان منهج التفكير الإسلامي التجديدي بذلك أكثر وعياً بالحدثة ومابعداها، بحيث أصبح على معرفة بمشكلات التجديد وإشكالياته التي يعمل على حلها، وتقديم الاقتراحات التي تنقل الفكر من مقاربات التجديد الفردية إلى العمل المؤسسي، ومن التنظير إلى التطبيق، ثم الدعوة إلى فهم الذات والغير لمحاولة معرفة الأسس النفسية والأيدولوجية التي تحكم العلاقة بينهما، ويجدر التنبيه إلى تلك البحوث التجديدية التي تناولها الكتاب المجددون، خاصة أولئك الذين تتلمذوا على يد علماء الأزهر من أمثال الشيخ محمد عبده، والشيخ الإمام محمد ماضي أبو العزائم، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عبد الحليم محمود، والشيخ علي عبد الرازق، والشيخ محمد الغزالي والشيخ محمد متولي شعراوي وأمثال محمد إقبال ومالك بن نبي ونجم الدين أربكان ومختار محمد ومحفوظ نحناح والدكتور محمد أحمد الشريف وغيرهم، وكتاباتهم المعمقة التي انتهجت منهج تفكير إسلامي معاصر، يستند على إعادة المشكلات إلى بنيتها الطبيعية وأصولها الابتدائية، والبناء على أسسها، ليكون بذلك التفكيك والبناء دورة واحدة متناسقة، تعتمد التمهيد النقدي الجريء، والتجربة العملية،

والتصحيح المستمر، (وتواصوا بالحق)، الأمر الذي وفر قدرة على إعادة دراسة النصوص دراسة نقدية واعية كدراسة نصوص الفقه، ومقاصد الشريعة، والدراسات النقدية لمناهج التفسير المعاصرة، والعلاقة بين الكتاب والسنة، في محاولة منهجية لدفع عجلة التجديد الإسلامي إلى الأمام، وفي هذا نجد أنه من الضرورة بمكان دراسة توجهات القائلين بـ(السلفية) دراسة متأنية لتوضيح الفرق بينها وبين التيار التجديدي المستنير.

أولاً : (السلفيون) وإشكالية التسلف.

بعد البعثة المحمدية على صاحبها وآله الصلاة والتسليم في القرن السابع من ميلاد المسيح عليه السلام، تجددت الدعوة إلى الإسلام كدين إلهي ونظام حضاري ينحو منحى الانعتاق من ظلمات التخلف الاجتماعي، ويسعى للارتقاء بالعقل الإنساني نحو قيم ومبادئ عليا، بدا ذلك التباين بين هذا النظام الإلهي وبين قيم الجاهلية، ومن هنا فقد استعمل القرآن الكريم لفظ (الجاهلية) للتفريق بين العقل الإنساني الذي عرف الله واتبع هدايته وارتقى حضاريا وإنسانيا، وبين العقل الذي أصر على الاستمرار في تبني قيم منحطة تتجلى في رفض الاعتقاد بوجود الله أو تشويه هذا الوجود : ﴿يَطُؤُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. أو إنكار وحدانيته، وبالتالي إنكار كل القيم العليا التي جاء بها الإسلام كدين إلهي حنيف، وكمنهاج حضاري يسير نحو غايات سماوية تحقق إنسانية الإنسان: ﴿إِذْ جَعَلْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَكُمْ خُزُنًا وَالْجَنَّةَ يَوْمَ تَدْخُلُونَهَا مُجْرِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْجِعْ الْكَلِمَةَ إِلَى الْكَلِمَةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]، فالجاهلية كمفردة لغوية لا تعني فقط مجرد تلك الفترة الزمنية في حركة التاريخ والتي سبقت ظهور النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، بل هي تلك المفاهيم والقيم المنحطة التي تبنت عبادة الأوثان والعبودية والرق ووآد البنات وغيرها...، والاحتكام للعنف ونبد العقل، وتكفير الغير لأغراض دنيوية، والالتهام على الظن، هكذا هي الجاهلية

التي جاء الإسلام لتقويض مبانيها اللاإنسانية وليعيد صياغة العقل البشري في تبني مثل عليا في مسعاه نحو المطلق. فالتوجه الجاهلي يقف على التقيض من التطور، وهو يحارب كل مجالات العقل في التدبر والتفكير من أجل الإنعتاق من عبودية الإنسان للإنسان، على العكس من الإسلام الذي يحقق مطلق الحرية باعتبارها مطلق العبودية لله، وقد نتج عن الثورة المعرفية التي تولدت عن العقل المسلم الذي نوره الإسلام، فاندفع بقوة نحو البحث والتأمل والتدبر فبرز بذلك علماء أجلاء غيروا مفاهيم العالم والعلماء، فكان جابر بن حيان الأزدي في القرن الأول للهجرة، الذي أبدع أسس البحث التجريبي خاصة في الكيمياء، وكان الكندي والفارابي وابن سينا والرازي وابن الهيثم والخوارزمي وغيرهم الذين أسسوا قواعد انطلق منها الإنسان نحو تحقيق المراد الإلهي من خلقه، ليمارس الاستخلاف المبدع عن جدارة وإتقان عظيم يؤكد عظمة الله في خلقه، لا زالت ترتفع مباني العلوم البشرية وإبداعاتها على قواعدها.

يمكن اعتبار إشكالية التخلي عن العقل كأحد مصادر التشريع، واحدة من أكبر الإشكاليات العلمية التي روج لها السلفيون في زمننا المعاصر، ففي الوقت الذي يدعو فيه الإسلام إلى تبني الاجتهاد في التشريع المستنبط من النص المقدس لتنظيم العلاقات بين الإنسان وربه (العبادات)، والإنسان وغيره (المعاملات) مع إدراك الحكمة من خلق الإنسان ومهمات الاستخلاف، كان (السلفيون) الأشد إصرارا على نبذ العقل ورفض العمل بالاجتهاد، ويحكمون التاريخ، ويصرون على تقديس اجتهادات السلف وما تم استنباطه من أحكام لحل مشاكل عصرهم المختلف تماما عن الوقت المعاصر، ليكتشف (السلفيون) أنفسهم وبعد قرون عديدة جسامه خطأ ترك الاجتهاد بعد التغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي أوجدتها الحاجة المستمرة إلى وجود موقف ديني من حركة الحياة. وحاول السلفيون الجدد الادعاء بأنهم إصلاحيون ومجتهدون؟؟، مع إصرار عجيب على

التمسك بمقولات لم يقل بها أحد من العلماء قبل القرن السابع، وهو قرن من أشد القرون وطأة على العقل المسلم، في فترة تعتبر من أكثر الفترات التاريخية تخلفاً وجاهلية وانهازمية في مجمل التاريخ الإسلامي. ولم يجدوا في تلك الفترة سوى ابن تيمية وتلاميذه مثل ابن القيم وابن كثير وغيرهم. وهم قلة ناقضت جل علماء عصرهم ومن سبقهم. ومنها تلبس السلفيون التجديد والإصلاح بثوب الجاهلية الواضحة. دون الانتباه إلى حقيقة أن السلفية مفهوم إشكالي بحد ذاته كونه لا يمتد بجذوره إلى السلف المقصود (صدر الإسلام وقرون الخيرية)، وأن أول ذكر لهذا المصطلح جاء مع كتابات ابن تيمية في منتصف القرن السابع الهجري، أي أنه لا ينتسب إلى أي حديث نبوي، ولم يذكره أي من أصحاب المذاهب المشهورة أو التابعين، لكن بعد ذكره العرضي في كتب ابن تيمية توالى ذكره عند كل من ابن كثير وابن القيم وغيرهم، وقد حدد هذا المفهوم في ما بعد بشيء من الذاتية إلى إدعاء صوابية النهج وعموميته، وفي مقابل التعدد والتوسع في مرادفات هذا المصطلح مثل أهل السنة، وأهل الجماعة، والفرقة الناجية، جرى التضيق على المحتوى حتى لا يشمل سوى مجموعة ضيقة ومحدودة (الوهابية، ثم المداخلية فقط منهم)، التي تبالغ بنفي الغير الذي لا يتفق معها، وتعتمد في مقاربتها الفكرية على طريقة تراجعية غاية في الجمود، يغيب فيها الفكر التوليدي الذي يتعامل مع المتغيرات. وهي كفكرة تعني اتباع رأي وموقف الأسلاف أو الأجيال السابقة وفقاً لفهم شيخهم محمد بن عبد الوهاب النجدي وتلاميذه، وهم يشابهون من ذكرهم الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفِينَا عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا أَوْ لَوْ كَانُوا أَبَاؤُهُمْ لَا يَقُولُوكَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٠]. فهؤلاء اتبعوا سلفهم محدود الفكر والرؤية وحكموا التاريخ، وأهملوا النص الإلهي في القرآن الكريم. والسلفيون بإتباعهم السلف وتعبدهم بالرجال ممن لم ينص عليهم القرآن، ينطبق عليهم النص القرآني تماماً: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ

مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أَوْلَوْكَ كَانَ الشَّيْطَانُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿٢١﴾ [لقمان: ٢١]. وقد كتب سلفي في أحد المواقع على الانترنت (موقع أهل القرآن شريف هادي في السبت ٦ يناير ٢٠٠٧): (مالي والعقل فكل من يستخدمه زنديق، وجب عليه العذاب حقيق، وليس له منا صديق، بل نقتله تقربا ويقف على جيفته البوم نعيق، ونستحل منه الدم والمال والحلال والعقيق، فأول من استخدم العقل الشيطان - وقال لرب العرش الرحمن أنا أفضل من هذا الإنسان خلخته من صلصال كالفخار وخلقته من نار فلن أسجد ولو أصابني العار وطردتني من رحمتك وعذبتني بالنار -). فإذا كان رأي السلفي أن العقل يؤدي إلى التهلكة، فكيف يمكن تفسير علة خلق الحق سبحانه للعقل، ولم أقسم الله به وجعله دليلا للهداية؟. وقد قال جل من قائل: ﴿كَتَبْنَا إِلَيْكَ مِيزَانًا لِّتَذْكُرُوا ءَايَاتِنَا وَلِتَذْكُرُوا أُولَٔئِ الْآلِيبِ﴾ ﴿ص: ٢٩﴾. والله عز وجل يمدح أصحاب العقول (الآلباب) فيقول: ﴿أَفَنُبَعِّلُهُنَّ إِنَّمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقَّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَٔئِ الْآلِيبِ﴾ [الرعد: ١٩]. والآية الكريمة هنا تكشف من هو المعاند فتصفه بالأعمى، وهي صفة قد تنطبق على كل من تجاوز القيم والمفاهيم القرآنية، في حين أن الآيات التالية تستمر بمدح أصحاب الآلباب وتفسر من هم: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقِضُونَ الْمِيثَاقَ ۖ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ۖ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ أُولَٔئِكَ لَهُمْ عُقُوبَةُ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٠-٢٢]. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يذكر عن رب العزة في حديث قدسي: (لما خلق الله العقل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعزني ما خلقت خلقا أعجب إلي منك بك آخذ وبك أعطي وبك الثواب وعليك العقاب) «رواه الطبراني في المعجم الأوسط عن الصحابي أبي أمامة رضي الله عنه»، وقد قال الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: (إن الله تبارك وتعالى يحاسب الناس على قدر ما آتاهم من عقول في دار الدنيا) «المجلسي في بحار الأنوار». من هنا

نكتشف جهالة المنكر للعقل والمرتكز على أقاويل من لم ينزل من الله بهم سلطان ولا دليل، فالعلاقة بين إنكار ضرورة التعقل والجاهلية علاقة عضوية، فكلاهما يتبنى قيما متخلفة ويتبع منهاجاً همجياً يناقض العقل والمنطق، كما يجافي الذوق السليم، فقد استغل السلفيون جمود العقل الأعرابي فأغرقوا في تجهيله، ثم نفى العقل عن التفكير والتصرف السليمين فأمعنوا في إيجاد الهوة بين أتباعهم والعقل، حتى بات الاعتماد على العقل شيئاً يناقض القرآن في فكر السلفية، بل إنهم ادعوا عصيان إبليس لربه وغوايته كان بسبب استعمال العقل، ولم يقولوا بأنه استعمل القياس المضطرب كي لا يطعنوا في منهج سلفهم المعتمدين الذين اشتهروا باستعمال القياس، والعمل برأيهم حتى وإن ناقض نصوصاً قرآنية جلية، فالقياس في التفسير الفقهي يختلف اختلافاً كبيراً عن استعمال العقل، ونجدهم دائماً يتشبهون بما يعرف بالسلف والصحابة (وفق نظرية عدالة الصحابة كلهم بما فيهم من خالف وقتل وحرف) وإذا وجدوا أن هؤلاء سيقعون تحت سيف النقد والتجريح، تراهم يبادرون إلى سلسلة من الأحاديث حتى الأحادية منها والضعيفة بل والموضوعة، لتبرير سلفيتهم ثم يلجؤون إلى تفسير النص القرآني بما يناسب الأهواء ويدعم مكانة نظرياتهم مثل نظرية الخلافة وولي الأمر.

من جانب آخر، فالجاهلية لاتعني فقط التخلف عن الركب الحضاري المتمثل بالعقيدة الإسلامية الداعية إلى توكيد الحق، بل أيضاً تعني الانحراف عن المسار الإلهي، فالإسلام الذي يحرم دم ومال وعرض الإنسان إلا بالحق، يفترض به الارتقاء بالعقل البشري ليسمو على الأهواء والأطماع، ليتأكد السبب الأساس وعلة وجود الإنسان نفسه ليكون خليفة الله في أرضه ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، هذا المخلوق المبدع العظيم دليل على عظمة خالقه، إنه الإنسان من بني آدم الذي خلقت له الدنيا ولم

يخلق لها، وزوده الله بعقل يتمتع بإرادة حرة خلاقة قادرة على استعمال كل ما في الأرض لإعمارها واستعمارها، وأن الله سبحانه يفاخر بإبداعات أعظم مخلوقاته على الأرض كلما تقدم في ممارسة مهمته كخليفة لله في أرضه، المسلم الحق هو الذي يدرك أن واجبه الأول هو ممارسة مهام الاستخلاف، فما خلقه الله إلا ليكون خليفة، وأن سبب خلقه الأول والأهم هو ممارسة مهمة الاستخلاف بإعمار الأرض واستعمارها وتسخير كل ما فيها مجالا لإبداعه.

هذا الإسلام بكل عظمته لم يتمكن من تنقية عقول ونفوس الكثير ممن عاصر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتشرف بصحبته، ثم كشفت حركة التاريخ تمكن العادات الجاهلية من مسلكهم وتصرفاتهم المناقضة للإيمان الصادق، فإذا كان أولئك وفي عصر الرسالة وبين يديهم الآيات قد انغمسوا في قيعان جاهليتهم، فكيف بهؤلاء بعد أربعة عشر قرنا من هيمنة تاريخ منحرف ومزور؟!.

لقد برهن من يسمون أنفسهم بفقهاء الوهابية في الكثير من المواقف على جمود عقولهم وضيق أفكارهم، بل إنهم وفي سبيل تبرير مواطن ضعفهم، تجدهم يعمدون إلى تحريف التفسير، وإلى الأحاديث ليقدموا لاتباعهم شيئا يدعونه فقها تجاوزا على الفقه، ويسمونهم علما والعلم منه بريء، بل ويصل الأمر بكبار علمائهم المعتبرين عندهم أن ينكروا كروية الأرض ودورانها، ويحكمون بالردة على من قال بذلك يستتاب أو يحد، أي يستحلون دمه وماله، فأى جاهلية أكثر وضوحا من هذه الجاهلية التي يقول بها أهم وأكبر شيخ من شيوخ الوهابية المعاصرين ورئيس هيئة كبار علمائهم. وبالمقابل نجد أن الرسول ﷺ يعلمنا عن ربه أن لانقبل قولا أو حديثا أو حكما دون أن يعرض على القرآن الكريم، فالسنة تحتكم للقرآن، وما خالف القرآن ليس بسنة، حتى وإن قيل لنا أنها صدرت عن المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم، إذ أن العقل يحكم أن لا يصدر المعصوم

حكماً أو قولاً يخالف النص القرآني، مع اعتبار خاصية يتمتع بها الرسول المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم، وهي أنه وحده دون سواه من أوحى له النص (الذكر الحكيم)، وفهمه (السنة فعلاً وقولاً وإقراراً)، فنية المشرع الضرورية لاستنباط الأحكام لا يمكن أن تكون في هذه الحالة إلا وحياً، لذلك كان الرسول ﷺ يعلمنا النص القرآني (الكتاب)، وكيفية استنباط الأحكام للحكم بنصوصه (الحكمة)، ومن يدعي بعده أنه يدرك نية المشرع لاستنباط الأحكام من النصوص، لا شك أنه خرج عن ثوابت الملة، فنية المشرع لا تدرك إلا وحياً، وبقوله هذا يدعي أنه يوحى إليه، وهذه زندقة صريحة. ورحم الله ابن المقفع في قوله، (الدين إيمان والرأي مخاصمة فمن جعل الدين رأياً فقد جعله خصومة، ومن جعل الرأي ديناً فقد جعله شريعة - أي جعل رأيه مقدساً وأنزله منزلة الوحي -) «الأدب الصغير لابن المقفع».

فالعقل الوهابي يتسم بتسليم مطلق للتاريخ بطريقة دوغمائية، رافضاً المناقشة أو النقد أو التقييم مما يجعله مليئاً بالأهواء المضللة، مهمشاً للحجج والبراهين العقلية، محتدداً في نقاشه، منفعل النبرة، وينعكس ذلك جفاء في التعامل مع المخالفين.

لقد تبين للكثير جاهلية الفكر الوهابي المتلبس بالسلفية، والأكثر جاهلية ما يدعيه المداخل، واستحالة قدرتهم على حل مشاكل الناس المعاصرة، وحقيق بالعلماء أن يعيدوا تقييمهم باعتبار القائلين به دعاة فكرة جاهلية، ويجب قيام دعوة إسلامية للتخلص من هذا الفكر خاصة ومن دعائه والمروجين له، فهذا النوع من التفكير بات عبثاً على أصول الرسالة المحمدية على صاحبها وآله الصلاة والتسليم، بل انه يقدم الإسلام بشكل سلبي، فقد عمدت الوهابية والمداخلة، على إفراغ الإسلام من المفاهيم الرسالية الأصلية، وطرحت عوضاً عنها مفاهيم مصطنعة تتفق وارتباط الفكر السلفي بالأنظمة الحاكمة، على غرار علماء العصرين

الأموي والعباسي، وحتى في الدعاوى الفارغة مثل فكرة إعادة الخلافة على طريقة الخلافة العثمانية، فإن الغرض الأصيل من هذه الفكرة هو إيجاد أرضية بلباس شرعي، لتكون مبررا وقناعا للعمل ضد عقيدة الشورى الملزمة، فالصراع سابقا وحاليا يشكل صراعا عقائديا وإن تلبس بلباس سياسي، والوهابية وتشعباتها ترى أن حل الإشكاليات البشرية يكمن في الحل السياسي والتمكن من السلطة لفرض الرأي بالقوة والعنف، ونظرية الخلافة يمكن اعتبارها منهجا لتقويض الإسلام العقائدي، ليحل محله إسلاما يتبنى فكرا سياسيا قمعيا خارج القيم العقائدية.

ففي الوقت الذي تعتبر فيه العقيدة الإسلامية أن حل الإشكالات الإنسانية لا يكمن في الجوانب السياسية والاقتصادية فقط، ترى كذلك أنه لا حل لتلك المشاكل إلا بالتشاور بين كل أفراد المجتمع المسلم، باعتبار أن هذه الجوانب تمثل جزءا من عناصر الحل الشامل (النسبي)، ولكنه يؤكد على أن القاعدة الأساس للحل هو الإسلام بمفهوم التسليم المؤمن عن معرفة وإدراك، والمعرفة تكمن في إدراك معنى الوجود، أي علاقة الإنسان بحركة التاريخ والغيب، من أجل تحقيق الاستخلاف لإعمار الأرض وتحقيق مقاصد الشرع الإلهي والقصد من خلق الإنسان نفسه، والتمازج بين عالم الغيب والشهادة، فيفصل الحاضر المشهود على أساس الحركة نحو المستقبل (الغيبي)، وهذا المفهوم يؤطر لقيمة مجتمع الشورى باعتباره امتدادا للعصر الرسالي، وتحقيقا لعلاقة الإنسان بالله من خلال الاستخلاف الإلهي لبني آدم (الناس)، وهم جميعا يجب أن يكونوا أئمة وهم الوارثون بالوعد الإلهي المطلق، وليس الخلافة السياسية التي يدعو إليها المتأسلمون. فالخلافة التي يدعون إليها خلافة لا تحقق العلاقة بين الإنسان والاستخلاف، كما أنها لا تبني مفهوما واقعيا في علاقة الإنسان بحركة التاريخ، وقدرته على الإبداع والخلق والابتكار باعتباره خليفة للخالق المبدع، في تناقض واضح مع ضرورات الخلافة الإلهية (الشورى) التي تحقق القيم العليا لوجود

الإنسان باعتباره صانعا للحضارة والخلق والإبداع، وعنصرا أساسيا في صناعة التاريخ والتطور. بذلك تصبح الخلافة كما حددها النص القرآني (وأمرهم شورى بينهم) مشروعا حضاريا يرتقي بالإنسان لتحقيق مثل عليا، في حين أن الخلافة السياسية تبني مثل منحة تنحو نحو تحقيق مصالح دنيوية ضيقة وتشبع غرائز آنية.

السلفية من منظور معارضيه :

تناولت الصفحات السابقة السلفية من الناحية التأصيلية المجردة، أما إذا تابعنا الحراك السائد في العالم الإسلامي، نجد أن الموقف المعاصر من المنهج السلفي خاصة الوهابي في البلاد الإسلامية ينقسم إلى قسمين: (موقف عقلائي). (وموقف تغريبي). وأصحاب الموقف العقلائي في ذلك صنفان هما: (اتجاه عقلائي يرتكز على تراث الفرق المختلفة). (واتجاه عقلائي يدعو إلى التحديث في الفكر الإسلامي المعاصر). كما أن أصحاب الموقف التغريبي في ذلك صنفان أيضاً: (اتجاه تغريبي عالماني ليبرالي. واتجاه تغريبي عالماني ماركسي). ويلاحظ أن موقف الاتجاه العقلائي المرتكز على تراث الفرق المختلفة من المنهج السلفي يتمثل في ادعائه على أن «السلفية» مذهب جديد مبتدع في الدين، والتمذهب بها بدعة، فهي لا تعني إلا مرحلة زمنية وصفها الرسول ﷺ بالخيرية، وأنه ليس في الإسلام طائفة متميزة تُسمى بالسلفية. وأن الالتزام في العصر الحاضر بالمنهج السلفي الذي سار عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين أمر لا موجب له، لأن هذا المنهج إنما هو موقف اجتهادي منهم ولا يلزم غيرهم الأخذ به. وأن السلفيون يتكبرون للعقل ويغضون من شأنه وينحون به جانبا، ويحكمون بالضعف أو الوضع على كل ما ورد في فضل العقل من أحاديث.

أما موقف أصحاب اتجاه التحديث في الفكر الإسلامي المعاصر، يرون أن سنة رسول الله ﷺ، تنقسم إلى سنة تشريعية يلزم العمل بها، وسنة غير تشريعية لا يلزم

العمل بها، وأنه يدخل في القسم الثاني مسائل باب (المعاملات) في الفقه الإسلامي، لأنه من أمور دنياهم التي هم أعلم بها. ويؤكدون على أن قضايا الاعتقاد مسائل فكرية، وأن الفكر يتغير بتغير الزمان والمكان، فالعقيدة إذن متجددة متغيرة وعلى المسلمين أن يختاروا ما يناسبهم من المناهج بحسب الظروف والملابسات التي يعيشونها. ولا بد لتجديد الإسلام وتحقيق النهضة المنشودة في وقتنا الحاضر أن تتجاوز منهج متأخري العلماء في الأخذ بالأسلم والأحوط والأضبط، فكلمة عقيدة لم ترد إلا بعد قرون الخيرية، لذلك الموقف الصحيح هو عدم المحافظة عليها بل بالانفلات منها والانطلاق بكل حرية في قراءة معاصرة تمكن من فهم النص على ضوء المستجدات. ويلاحظون أن الفقهاء السلفيون منغلَقون ضيقو الأفق، وأن الحياة العامة وشؤون الاقتصاد والسياسة تدور من حولهم وهم لا يشعرون، وأنهم احتكروا الدين واتخذوه سرّاً من الأسرار حجبوه عن الناس، وأصبحوا بذلك وسطاء بين العباد وربهم، وسلطة مركزية تستبد بأمر الاجتهاد. وهذا لا يستوعب حقيقة أن الأحكام تتغير بتغير الزمان، وأنه لا يمكن تطبيق الشريعة على المستجدات والظروف والأحوال المختلفة المتباينة إلا بالتأسيس على وجوب معقولية الأحكام الشرعية، وذلك: باتخاذ تحقيق المصالح أساساً للتشريع، ويجعل دوران الحكم الشرعي مع الحكمة والمصلحة، ويربط الأحكام الشرعية بأسباب نزولها. كما أن «أهلية الاجتهاد» شيء نسبي إضافي، وجملة مرنة ليس لها ضوابط ولا شرائط، وأما تلك الشروط والضوابط التي اعتمدها فقهاء السلف فما هي إلا قيود وضعها مناطق الإغريق ثم اقتبسها الفقهاء عنهم. وأنه ينبغي فتح باب الاجتهاد الحر لجمهور المسلمين بما فيهم العوام، لأنه ليس في الإسلام كنيسة أو سلطة رسمية تحتكر النظر في المسائل الشرعية والإفتاء فيها. خاصة وأن (الإجماع) حق لجميع أفراد الشعب المسلم، (لا تجتمع الأمة على ضلالة)، وأنهم استعملوه في عصور الإسلام

الأولى، ثم باشر هذا الحق نيابة عنهم الفقهاء في عصور عودة الجاهلية والانحطاط، وأنه لا بد في هذا العصر من إعادة الحق إلى الجمهور عن طريق التشاور في الأحكام الشرعية، فما رآه جمهور المسلمين وسوادهم الأعظم يصبح حكماً لازماً ينزل عليه كل المسلمين. وأنه لا بد من التدرج في تطبيق الشريعة في المجتمع الإسلامي المعاصر، إذ لا يمكن تطبيقها تطبيقاً كاملاً في هذا المجتمع ولا سيما إقامة الحدود الشرعية، إلا بعد تهيئته من جميع النواحي: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية. ولذا فإن الشريعة لم تطبق تطبيقاً كاملاً في أي مرحلة من مراحل التاريخ الإسلامي بما فيها المرحلة الأولى المعروفة بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما أن العقوبات المقررة في الشرع ليست مقصودة بأعيانها بل بغاياتها، وهي الردع عن ارتكاب الجريمة، فكل ما أدى مؤداها يكون بمثابة، ولذا فإنه لا رجم في الإسلام ولا قطع ولا جلد ولا حد إلا بعد معاودة الجريمة وتكرارها والإصرار عليها. ويؤكدون كذلك أن الفقه السلفي الوهابي فقه تقليدي مؤسس على علم محدود بطبائع الأشياء وحقائق الكون وقوانين الاجتماع، وأن كتب الفقه عامة تفتقر إلى الأحكام التي ترشد المسلم إلى ما يجب عليه إتباعه في أمور التجارة والفن والسياسة، لأن أصول الفقه السلفي مطبوعة بأثر الظروف التاريخية التي نشأت فيها، فكان فقهم نظراً مجرد، كله مبالغة في التشعيب والتعقيد بغير طائل، ومقولات نظرية عقيمة لا تنتج فقهاً البتة، بل تولد جدلاً لا ينتهي.

واشترك الاتجاهين العالمانيين الليبرالي والماركسي في موقفهما من المنهج السلفي في جوانب عديدة، أهمها: خلطهم في مفهوم «السلفية»، بحيث يدخل هؤلاء تحته كل من انتمى إلى الإسلام، سواء كان انتماءه صحيحاً أم خاطئاً. ومن ثم التعامل مع الاتجاه الإسلامي بطريقة قائمة على مواقف مسبقة، وليست علمية حيادية وإن ادَّعوا ذلك، بحيث يتم تناوله بطريقة تحريفية تتعمد تشويه هذا

الاتجاه والتنفير منه ووصمه بالتطرف والرجعية، والعقم والعجز عن الوعي بالعصر... الخ. واعتباره مشكلة كبيرة وخطراً داهماً يهدد المجتمعات المدنية، وأنه يجب التصدي له بكل السبل، للقضاء عليه أو للحد من خطره وضرره على الأقل.

ويتمثل موقف الاتجاه الليبرالي من المنهج السلفي بوجه عام في ادعائه أن أصحاب المنهج السلفي يحصرون (العلم) في الشرع وينكرون ما عداه من العلوم، كما ينكرون السببية، وأنهم يرون اشتغال القرآن على كل علم، ويرون تضاداً وتعارضاً بين العلم الحديث ومتطلبات الإيمان وروحانية الإسلام، كما يرون هذا العلم علماً غير يقيني وعديم النفع غير مستحق للطلب والتحصيل، ولذا فهم يرفضونه ويدينونه. ويتهمون السلفيون بأنهم ينتقون في طريقة عرضهم للتراث الإسلامي ما يُناسب توجهاتهم وأفكارهم، ويحجبون كل ما يتعارض معها، ويقدمون ذلك بوصفهم الممثل لهذا التراث. وأنهم يُركزون في منهجهم في الأخذ بالإسلام وتمثله وتطبيقه على منطوق النص لا روحه، وعلى الشكليات والقشور دون الجوهر واللباب، فيركزون على الزي ومنع الاختلاط وتطبيق الحدود وأداء الشعائر، ويُغفلون التفكير في إيجاد حل للمشكلات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها مجتمعاتهم. ويرى الليبراليون أن الاقتداء بالسلف الصالح والالتزام بمنهجهم، مناف للأصالة واغتراب زماني وقفز فوق العصر، لانقطاع الخيط الذي يصلنا بزمان السلف الصالح، ولأن منهجهم لم يُطبق إلا في فترة زمنية محدودة هي فترة صدر الإسلام. لذلك فالمنهج السلفي يصر على الثبات المناقض للتطور ومن ذلك يكون التمسك به وتطبيقه في حياة المسلمين المعاصرة يؤدي إلى الجمود والتحجر، ذلك أن من مقررات السلف التشبث بمبادئ الإسلام ونصوصه وشريعته، وهذه الشريعة ثابتة، بينما الحياة البشرية متغيرة متطورة، فإذا أُريد تطبيق الشريعة على الحياة، فإما أن تتغير الشريعة تبعاً

لتغير مجال تطبيقها، فينتقض الحكم بثباتها، وتكون متطورة مسايرة للزمن في تحولاته، وهذا ما يرفضه السلفيون، وإما أن تجمد الحياة عند صورة واحدة وتُرفض صورها المستجدة التي حدثت بعد اكتمال نزول التشريع. ويصر الليبراليون على أن الإسلام دين وعقيدة وليس حكماً وسيفاً، وأن هناك فرقاً كبيراً بين الإسلام الدين والإسلام الدولة، وأن انتقاد الثاني لا يعني الكفر بالأول ولا الخروج عليه، وأنه لا ضرر في فصل الدين عن الدولة في الإسلام، بل فيه تحقيق لصالح الدين وصالح السياسة معاً. ويصلون إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر: لأن تطبيقها يؤدي إلى قيام دولة دينية، وهذه تقود إلى الحكم بالحق الإلهي الذي لا يتم إلا من خلال رجال الدين لافتقاد البرامج العملية اللازمة لتحكيمها، ولأن تطبيقها يهدد أمن الوطن ووحدته بإثارة الفتنة الطائفية.

أما موقف الاتجاه الماركسي من المنهج السلفي يتمثل في ادعائه أن المنهج السلفي منهج رجعي ماضوي، يقدس الماضي ويحن إليه، ويجعله مقياساً للحاضر، ويقتضي الانطلاق منه وحده، بل البقاء فيه وحده، لعدم قابليته التحرك خطوة واحدة إلى الحاضر، ولذا فالالتزام بهذا المنهج يؤدي إلى العقم والجمود والتأخر والتخلف الحضاري، والعجز عن مواكبة التغيرات وتقديم حلول ناجعة للمشكلات الآنية. ويرون أن المنهج السلفي منهج أسطوري لا تاريخي، متعال عن الواقع، عاجز عن إدراكه، مغرق في التجريد والمثالية. وتتسم السلفية من منظورهم بالجور في نظرتها للتراث العربي الإسلامي وتعاملها معه، فهي تسعى إلى إلغاء حركة التاريخ بفرض نسق تاريخي معين على التاريخ كله، وتقوم بإغفال أو تهميش قسم كبير من هذا التراث مما لا يوافق توجهها. ويلاحظون أن الخطاب السلفي خطاب غالٍ ينعت (السلف) بأنه (سلف صالح) من دون تمييز بين من كان منهم صالحاً ومن كان طالحاً، ويرفع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى

مرتبة الإلهوية، والصحابة رضي الله عنهم إلى منزلة الأنبياء، وكلهم كانوا بشراً يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق. وينتقد التغريبيون الماركسيون الإسلام ذاته في تشريعاته الاقتصادية كتحریم الربا والاحتكار وفرض الزكاة باعتبار أن الإسلام وفقاً لرؤيتهم يُقرّ التمايز الطبقي، ولا يحل مشكلة الفقر، كما لا يحقق العدالة للفقراء وينصفهم من قوى الاضطهاد الاجتماعي، بل يحيل ذلك إلى يوم القيامة. ويرون أن دوافع حركة الفتح الإسلامي كانت مادية أكثر منها دينية، وأن التسامح الديني الذي اتبعه الفاتحون كانت له قاعدة مادية، وهي محاولة التقليل من عدد المسيحيين الذي يدخلون في الإسلام، لكي لا تقل موارد ضريبة (الجزية) التي فرضت على غير المسلمين.

ويرى السلفيون المغالون أن هذه أفكار كافرة يروجها جهلة بالدين، من غير المستحب الرد عليهم بحجة وأعرض عن الجاهلين، أما الإصلاحيون منهم يرون في ردهم على مخالفاتهم، بأن كل ما أقر عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قول أو فعل أو تقرير قبل وفاته ثم لم يُنسخ هو شرع ودين يُتبع الله به، ولكن هذا الدين والتشريع يختلف حكمه، فإما أن يكون فرض عين، أو فرض كفاية، أو واجباً، أو سنة مؤكدة، أو مندوباً، أو مباحاً. وكل من عمل شيئاً من ذلك بنية التقرب إلى الله عز وجل يثاب على فعله. وأن علماء المسلمين منذ زمن السلف الصالح كانوا يؤثرون الأخذ بالأسلم والأحوط والأضبط، والتزام الرفق في الأمور كلها. ويؤكدون على وجود فرق واضح بين مصطلحي (تغير الفتوى) و(تغير الأحكام)، فإن تغير الأحكام عندهم نسخ، وهذا قد انقطع بانقطاع الوحي، أما تغير الفتوى فهو: انتقال المجتهد من حكم إلى حكم آخر لتغير صورة المسألة، أو ضعف مدرك الحكم الأول أو زواله أو ظهور مصلحة شرعية، أو سداً لذريعة فساد، أو رفع حرج، مستصحباً في ذلك الأصول الشرعية والعلل المرعية والمصالح الموافقة لمراد الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم. لذلك لا يجوز

عندهم قصر الأحكام الشرعية على حوادث نزولها المتعينة، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ولأن قصر الأحكام الشرعية على أسباب نزولها إجراء عقلائي تعسفي ليس للداعين إليه دليل ومستند شرعي، ولأن من لوازمه إبطال حكم النصوص الشرعية وفتح الباب واسعاً للأهواء والشهوات في تحديد ما يؤخذ وما يُرد من أحكام الشرع. ويرون أن الشريعة الإسلامية طبقت تطبيقاً كاملاً في تاريخ الإسلام، ولا سيما في صدره الأول، وأنه يجب على المجتمع الإسلامي أن يطبق شرع الله في كل مناحي الحياة تطبيقاً كاملاً في حال القدرة على ذلك. ويرون كذلك أن العقوبات المقررة في الشرع مقصودة بأعيانها وغاياتها معاً، وليس كل ما أذى مؤداها يكون بمثابة. ومن ذلك يؤكّدون على إجماع علماء السلف على رجم الزاني المحصن. ويصرون على احتمال كتب الفقه الإسلامي على الأحكام التي تُرشد المسلم إلى ما يجب عليه إتباعه في أمور التجارة والسياسة وغيرها من المجالات. ومن ذلك يكون مفهوم العلم عند السلف، على الرغم من أنه ينصرف عند إطلاق لفظه إلى العلم الشرعي، يتسع ليشمل جميع أنواع المعارف الإنسانية، كالرياضيات والطب والكيمياء والفيزياء والفلك والمنطق واللغة والأدب وغيرها، وأنهم لا يرفضون العلم الحديث، بل ينظرون إلى العلوم الكسبية نظرة معيارية أخلاقية، ومن ثم يقسمونها إلى قسمين: علم محمود، وعلم مذموم. فالمحمود: هو المنضبط بهدي الوحي الإلهي نهجاً وغاية، المحقق للمصالح المعتبرة شرعاً، الدافع للضرر عن الناس. والمذموم: هو الذي لا يحقق مصلحة معتبرة أو مباحة شرعاً، بل يقوم على الضرر والأذى وجلب الشرور والمفاسد. كما أن الانتقاء في المنهج السلفي ليس انتقاءً تحكيمياً، يمارسه المتقي من أجل إثبات وجهة نظر يعتمد عليها أو يبرر به رغبة ذاتية لديه، فيأخذ من التراث ما يوافق هذه الرغبة ويهمل ما سواه، بل هو انتقاء قائم على دراسة التراث في تاريخيته ثم نقده وتصفيته، اعتماداً على الوحي الإلهي بمقرراته وأحكامه التي يرونها حاملة لأعلى

درجات الحق والموضوعية والصدق. ويركز السلفيون الإصلاحيون في نهجهم في الأخذ بالإسلام وتمثله وتطبيقه كما يدعون، على منطوق النص وروحه معاً، وعلى المظاهر والجواهر معاً. ويصرّون على أن الاقتداء بالسلف والالتزام بمنهجهم في فهم الإسلام وتمثله والعمل به نصاً وروحاً هو عين الأصالة التي يشرف بها كل مسلم، وأن المنهج السلفي عندهم هو منهج الإسلام نفسه، قائم ومطبق ومتصل منذ فجر تاريخ الإسلام وحتى يومنا هذا. وثبات المنهج السلفي يعني الثبات على أمرين رئيسين هما: (حقائق الإسلام الخيرية وأصوله الإيمانية). و(أحكامه التشريعية)، وأن ثباته على هذين الأمرين لا يعني تثبيت الحياة الملتزمة به في صورة واحدة لا تتغير، لذلك فالدين كما يراه السلفيون الإصلاحيون، هو النظام العام والقانون الشامل لأمر الحياة كلها ومناهج السلوك للإنسان التي أوحى بها الله عز وجل إلى نبيه محمد ﷺ، وأمره بتبليغها إلى الناس كافة، مع ما يترتب على التقيد بها أو عدمه من ثواب وعقاب. وأن الدين مرتبط بالدولة في الإسلام ارتباط القاعدة بالبناء، فالدين أساس الدولة وموجهها، فلا يمكن تصور دولة إسلامية بلا دين، كما لا يمكن تصور الدين الإسلامي فارغاً من توجيه المجتمع وسياسة الدولة، لأنه حينئذ لا يكون إسلاماً، وأن الحكومة الدينية بصورتها الكهنوتية الكنسية لا وجود لها في الإسلام على الإطلاق، لأن الله عز وجل سَوَّى بين الناس جميعاً من ناحية الحقوق والواجبات، ولم يجعل للتفاضل ميزاناً إلا تقواه سبحانه. ويؤكدون على أن «السلفية» نفي للمحاذير التي ارتبطت بوصف الماضوية، نتيجة ما حدث لحركة الارتداد الفكري نحو اليونان في أوائل عصر النهضة، وهي في حقيقتها دعوة إلى الماضي وتطلع إلى المستقبل في آن واحد، وعلماء السلف الإصلاحيون وإن كانوا يصرحون بتشددهم في التمسك بثوابت الإسلام، فهم في الوقت نفسه يحملون راية الانفتاح الحضاري، ويشجعون على الانتفاع بالعلوم الطبيعية والرياضية، بغض النظر عن عقائد أصحابها أو توجهاتهم الفكرية. والتقدم

في الإسلام إنما هو تقدم أخلاقي، ومضي في تحقيق الرسالة التي أناطها الله بهذه الأمة، مع الأخذ بأسباب العمران المادي في نواحي الحياة كلها. وأن المنهج السلفي يقف في تعامله مع الواقع موقفاً إيجابياً، ليس في مجالات العقيدة والعبادة فحسب، بل وفي المجال الاجتماعي سياسياً واقتصادياً ونحوه. وأن هناك فارقاً أساسياً كبيراً بين صلة المنهج الإسلامي بالواقع، ونظرة الاتجاهات المادية له، فنظرة هذه الاتجاهات تجعل الواقع هو الأساس الذي تشكل منه الثقافة بتصوراتها وقيمتها وأحكامها، وأما في الإسلام فإن الواقع مجال تنزل أحكام التشريع الإسلامي، لتبقى تغيراته محققة لمصلحة الإنسان والمجتمع. ويؤكد السلفيون الإصلاحيون على أن الموقف الحقيقي للسلف من التراث يتمثل في العناصر ذات الصبغة المنهجية التي ترى الانفتاح المنضبط على التراث بضوابط السلفية بوصفها مرجعية معيارية. وأن يكون الانفتاح شمولياً تاريخياً يخضع للانتقاء الموضوعي. ويجادلون بإصرار على أن تشريعات الإسلام الاقتصادية تسعى إلى القضاء على التمايز الطبقي بين الناس، وإلى تحقيق العدالة بينهم، ومعالجة مشكلة الفقر والفاقة بصورة فريدة تعجز عن مضاهاتها فيها جميع الأنظمة والنظريات الاقتصادية الوضعية، رأسمالية كانت أم اشتراكية شيوعية.

ثانياً : المسلمون التنويريون بين الأصالة والتجديد

مقدمة : من المهم تحديد مفاهيم المصطلحات، وتبيين الدلالات، قبل الخوض في هذا الموضوع الشائك، لاختلاف معانيها عن فهم كثير من الخاضعين فيه، وعدم قدرتهم على التفريق بين الثوابت والمتغيرات، بين المحكم والمتشابه، بين القطعي والظني، بين المطلق والمقيد من أصول وفروع ومقاصد وأحكام. بل البعض لا يفرق بين الدين والشرعية، وبين الشريعة والفقه، ففي كثير من الأحيان يوضع الدين موضع الشريعة، والشرعية موضع الفقه، لينشأ عن ذلك الانحراف في الفكر والمفاهيم، الذي لا ينتج عنه سوى تعميق الاختلاف بين الاجتهادات

والمراجعات، قد يتطور هذا الخلاف إلى خروج عن ثوابت الدين وأصوله، كما حدث في شرائع رسالات إلهية سبقت بعثة محمد صلى عليه وآله وسلم .

ومن أخطر الأخطاء الشائعة، اعتبار الإسلام دين آخر أتى به محمد صلى الله عليه وآله وسلم بعد اليهودية والمسيحية، لذلك وفي مواضع كثيرة ترد جل مثل (قبل الإسلام وبعده) في أبحاثهم، لعدم قدرتهم على التمييز بين الدين والشرعية، بالرغم من بيان ذلك في آيات الذكر الحكيم الذي يؤكد التزام كل من سبق بدين الإسلام ، ويقر بأن ﴿الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ الْأَسْلَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وحيث أن الله قديم غير حادث، نستنتج، أن الدين الإسلامي سبق خلق آدم نفسه، ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. (ومن يأتي) هنا كل الخلق من آدم عليه سلام إلى آخر مولود من ذريته. ويتضح لنا المفهوم الكامل للدين، كونه التصديق بثوابت تتعلق بالوجود ومن أوجده، وما سيؤول إليه، ليكون بذلك استيعاب لمعرفة منقولة، بأدلة يقبلها العقل ويشهد بصحتها، ويسلم بما ينتج عنها، فلن يكون اليهودي أو المسيحي على شيء، إلا إذا سلم بحقائقها، وكان من المسلمين كما كان موسى وعيسى عليهما السلام والمصدقين برسالتيهما، ولن يجدوا تناقضا بين ما هم عليه وما أتى به محمد صلى الله عليه وآله وسلم مصدقا لما بين أيديهم، فالدين لا يخضع للزمن، ولا يتغير بأحداثه، إنه حقيقة ثابتة تخبر عما حدث وما يحدث وما سيحدث.

أما الشريعة تختلف عن ذلك، بمقتضيات اختلاف العصر والظروف، مقاصدها تحقيق المصالح البشرية المرسلة، وجعل لكل رسالة شرعة ومنهاجا، تواكب التطور البشرى المعلوم عند الخالق، إلى أن تهيأت الظروف للرسالة الخاتمة بشرية تعهد الله بحفظ نصوصها من كل تحريف أو تزوير، بعد أن أصبح العقل البشرى بتراكم خبراته أقرب إلى ما كان عليه أصلا عندما خلق في أحسن

تقويم، يملك القدرة على التعلم والحفظ والمراجعة والاستنباط والتوظيف، وجعل في قواعد أحكامها الفطرية ما يسمح بتطورها لتحقيق مقاصدها، حسب حاجة تطورات العصور بعدها، وهى الحاكمة على أفعال وتصرفات جميع المكلفين في كل نواحي الحياة، وحيث أنها نصوص إلهية، تتفاوت درجة فهم المعنيين بها، عدا الرسول الخاتم، الذي أوحى له صلى الله عليه وآله وسلم النص (القرآن) وفهمه (السنة)، وهى خاصية اختصه الخالق بها، لم ولن تكون لأحد بعده مهما بلغ علمه، وعصر تواجده، ودرجة التزامه، والمقياس الوحيد بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لسلامة الأحكام المستنبطة من النصوص، هو إجماع «أهل التكليف بالتزام الحكم المستنبط» على صحته، بأدلة الشريعة، بعد تبين أهل العلم والمعرفة، وفقا لمعايير وأصول، أهمها، تطبيقات الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نفسه لها في عصره (السنة العملية)، ومعاني الألفاظ ومدلولاتها في لغة اختارها الله وعاء لنصوص أحكام شريعته، هذا الاستنباط يسمّى في الثقافة الإسلامية (الفقه)، باعتباره العلم بالأدلة الشرعية المستنبطة من القرآن والسنة، لإنتاج أحكام تحكم سلوك الفرد والأمة، وتنظم العلاقة بين أفراد المجتمع المسلم وبينه وبين المجتمعات الأخرى، بقصد تحقيق مصلحة العباد في المعاش والمعاد، الحاضرة والمستقبلية، الدنيوية والأخروية، الشخصية والعامة، في إطار من الثواب، ومجال من المتغيرات تواكب تطورات الزمن المتغير، بفعل التطور البشرى الملزم بنصوص محكمة تحكم المتشابه من النص القرآني.

فالشريعة دستور ثابت النص، تستمد ثباتها من الخالق مبدعها والملمّ وحده بمجمل معانيها، وهو لم يفرض فيها من شيء فيما مضى أو ما سيأتي، ولم يخالف نص من نصوصها حقيقة علمية سابقة والمؤكد أنه لن يخالف حقيقة تثبتها اكتشافات علمية لاحقة.

أما الفقه فهو مجال من مجالات الحكمة التي تعلمها الفقهاء من رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لاستنباط الأحكام من نصوص الشريعة، وفق فهم بشري، تتحقق مقاصدها في تحقيق مصالح العباد المرسله، حسب اجتهادات مرتبطة بحياة بشرية متجددة، لا بد من تجديد أحكامها وضبطها المستمر بثوابت الشريعة.

إنه وبمنتهى البساطة، الشريعة (دستور)، والفقه (قوانين) تخضع لقواعدها وتنتج عن حوار حر وتشاور بين أهل العلم والمعرفة الذين تفرغوا للتفقه، واختصوا دون غيرهم بمثل هذه العلوم المحددة، دون تزكية أو تقديس لسلف أو خلف، وهذا ما كان عليه أئمة الفقه من المشهود لهم بالصلاح والمعرفة، (كل يؤخذ من كلامه ويترك إلا صاحب هذا القبر) يقصد الرسول ﷺ، الإمام مالك. (رأينا صواباً يحتمل الخطأ ورأى غيرنا خطأً يحتمل الصواب) الإمام الشافعي. والإمام أحمد تروى عنه في المسألة الواحدة أكثر من عشرة روايات مختلفة (اختلاف عصر وزمان وليس اختلاف حجة وبرهان). والشافعي له مذهبان قديم وجديد، نتجا عن اختلاف المكان والزمان، وتطوره الفكري والمعرفي. كان هذا في عصر بطيء التغير، فما بالك بعصرنا الذي يشهد تطوراً مخيفاً في كل شيء ويفرض تجديدًا دائماً للقوانين والأحكام. والعودة الدائمة والمتفحصة للأصول التي سادت عصر الرسول والصحابه، يوم كان الاجتهاد مفتوحاً لكل من هو أهل له، وكانت الأمة بمجملها، أمة مجتهدة، تتميز بكونها أمة رأى وشورى، الجماعة فيها هي أساس الحكم، يمارسه كل أفرادها بوعي ومسئولية، يفهمون القرآن ويعيشونه، ويعرفون السنة ويطبقونها، ويجيدون فهم أدق تفاصيل لغتهم ومفرداتها، مبنى ومعنى، وفي نفس الوقت كانت مؤسسة الحكم قبل أن تفقد رشدها، تقود أمة تلتزم بما أجمعت عليه، وتعالج ما كان محل اختلاف، تفرق بين النصوص القطعية التي لا اجتهاد فيها، وتجتهد في كل ما هو ظني، وتلتزم بضوابط الإدارة الجماعية، شعوراً وسلوكاً، تبنى عليهما حضارتها، وتساهم في تطور

عصرها، ماديا ومعنويا، وتحقق سعادة أبنائها بل وكل المجتمع البشرى.

فهل يتفق ذلك مع ما نشهده الآن من عبط فقهي، لا يخرج عن دائرة الحيف والنفاس، وهو في أعلى درجاته، يجتر استنباطات السلف الذي اجتهد لعصره ومشاكله، دون تمحيص لما تعرض له المجتهد السلفي، من ضغوط السلطة، أسكتته عن الكثير مما يجب أن يقال، بل أجبرته في مواقف عدة على إلزام الأمة بطاعة السلطان الجائر، إنه التمسك الرجعي بأقوال القدماء من السلف، التي لا شك أنها كانت صالحة لعصرهم أحيانا، وقد لا تكون صالحة لعصرنا بحكم التطور والتجدد، والشرعية بوضعها الإلهي صالحة لكل زمان ومكان، كدستور وقواعد، أما شدة الإعجاب المَرَضِي بما توصل إليه اجتهاد القدماء، ومحاولة فرضه على أحياء عصرنا، دون اعتبار للمتغيرات والتراكمات المعرفية، لا يكون إلا السفه عينه، بل تجد من يتحدث عن قفل باب الاجتهاد، فمن يملك غلق باب فتحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتزم به صحابته رضوان الله عليهم؟؟؟؟!!

تأملات في حقيقة الإنسان الحياة الموت

أولاً : النفس بين الروح والجسد ؟؟؟

المتأمل فيما بينه الذكر الحكيم من حقائق خلق الإنسان، يعلم بما علمه الله أن الإنسان خلق جسداً من التراب (طين ثم حمأ ثم صلصال وفخار ثم ماء مهين...)، ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ، وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ (٧) ﴿ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ (٨) ﴿ثُمَّ رَسَوْنَاهُ فِئْفَافًا مِنْ رُوحٍ وَجَعَلْنَا لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (السجدة: ٧-٩)، ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ (الرحمن: ١٤)، فشكل تشكيلاً جالياً بقدرة الله المبدع على غير مثال، ثم نفخ فيه الباري من روحه العلية، ﴿صَبَّغَهُ اللَّهُ بِمِنْ أَحْسَنُ مِنْ لَبَدٍ صَبْغَةً وَنَخَنَّهُ لَهٗ عِيدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨)، فكانت (النفس) الناتجة عن اتحاد الروح المنتمية لسمو العالم العلوي، بالجسد المخلوق من طين العالم السفلي، ولا تستمر النفس البشرية في (تنفسها) المشتق اسمها منه إلا باستمرار التحام الروح بالجسد، فإذا ما غادرت الروح جسدها بالموت، أصبحت النفس جثة هامدة لا تنفس ولا حياة ولا إرادة ولا عمل.

من هذا نعلم أن النفس هي المسئولة عن كل القرارات، لذلك تكون مراتبها حسب حالتها، فهي كما وصفها خالقها إما أماراة بالسوء، ﴿وَمَا أَتَّبِعْتُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنْ رَفِيَ غَوْرٌ رَجِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٣]، وإما لوامة، ﴿وَلَا أَقِيمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢]، وإما راضية مطمئنة، ﴿بِأَيِّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (٧) ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرضِيَةً﴾ (٢٠) ﴿فَادْخُلِي فِي عِدي﴾ (٢١) ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [الفجر: ٢٧-٣٠]، وتتغير أحوال النفس حسب استجابتها لأحد عنصري تكوينها، فإذا رضخت إرادتها لمكونها

الجسدي تكون هوائية تسعى لإشباع الشهوات الجسدية الحسية فتكون أماراة بالسوء، وإذا ما تعادلت القوة بين العنصرين تستجيب لأمر السوء بشهوات الجسد، سرعان ما ترضخ لعوامل العتاب واللوم المنبعثة من تجليات الروح، فتكون النفس اللوامة، أما إذا ما قاومت شهواتها ونبذت أهواءها ورضخت لتجليات سمو الروح فيها، تكون نفسا نورانية راضية مطمئنة، وعند انقضاء الفترة العمرية المحددة بالموت، تخرج الروح وتغادر جسدها.

فإذا ما كانت أماراة بالسوء، مثقلة بالمعاصي، راضخة لشهوات الجسد، قامعة لملامات الروح غير مستجيبة لسموها علما وعملا، تخرج الروح مشمئزة من سجنها التي كانت مجبرة على التواجد فيه، مبتعدة عنه قدر ما تستطيع فارة منه إلى ملكوت ربها. أما إذا ما كانت راضية مطمئنة، فتخرج استجابة لأمر الخالق الذي حدد لها الأجل، ولكنها تبقى قريبة من جسدها المتوافقة معه، فالصالحين من عباد الله يكونون أرواحا في حياتهم يشعون بأنوار الروح المتجلية على سيماهم، فلا تأمر أنفسهم إلا بكل ما هو ساميا راقيا ملتزما بمقاصد الخالق، مجسدة لعظمته علما وعملا وتصرفا. وهذا هو الإنسان كما أراد له الله الذي خلقه في أحسن تقويم، وارتد هو بالاستجابة لسطوة شهوات الجسد إلى أسفل سافلين جهلا وجاهلية لا يستثنى من هذا الانحدار إلا من كانت تصرفاته تبعا لسمو أخلاق روحه الملتزمة بقيم أحسن التقويم، ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٦﴾﴾ [التين: ٤-٦].

ثانيا : القتال مقيد في الإسلام بشروط. فما هي؟

يقول عز من قائل بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿١١٠﴾ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلَكُمْ فِيهِ فَإِنْ

فَقَاتِلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿١٩١﴾ فَإِنْ أَنْهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٩٢﴾ [البقرة: ١٩٠-١٩٢]، سياق الآيات الشريفة يدل على أنها نازلة دفعة واحدة، وقد سبق الكلام فيها لبيان غرض واحد وهو تشريع القتال لأول مرة مع مشركي مكة، فإن فيها تعرضاً لإخراجهم من حيث أخرجوا المؤمنين، و للفتنة، و للقصاص، والنهي عن مقاتلتهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا عنده، و كل ذلك أمور مربوطة بمشركي مكة، على أنه تعالى قيد القتال بالقتال في قوله: وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، و ليس معناه الاشتراط أي قاتلوهم إن قاتلوكم وهو ظاهر، ولا قيدا احترازيا، و المعنى قاتلوا الرجال دون النساء والولدان الذين لا يقاتلونكم كما ذكره بعضهم، إذ لا معنى لقتال من لا يقدر على القتال حتى ينهى عن مقاتلته، ويقال: لا تقاتله بل إنما الصحيح النهي عن قتله دون قتاله. بل الظاهر أن الفعل أعني يقاتلونكم، للحال والوصف للإشارة، و المراد به الذين حالهم حال القتال مع المؤمنين وهم مشركوا مكة. فمسايق هذه الآيات مساق قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ [الحج: ٣٩-٤٠]، فهذا إذن ابتدائي للقتال مع المشركين المقاتلين من غير شرط، ويقول في مستهل سورة التوبة: ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ﴿١﴾ فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ ﴿٢﴾ وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ. فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ﴿٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا بِلَهُمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٤﴾ فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٥﴾ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٦﴾ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ

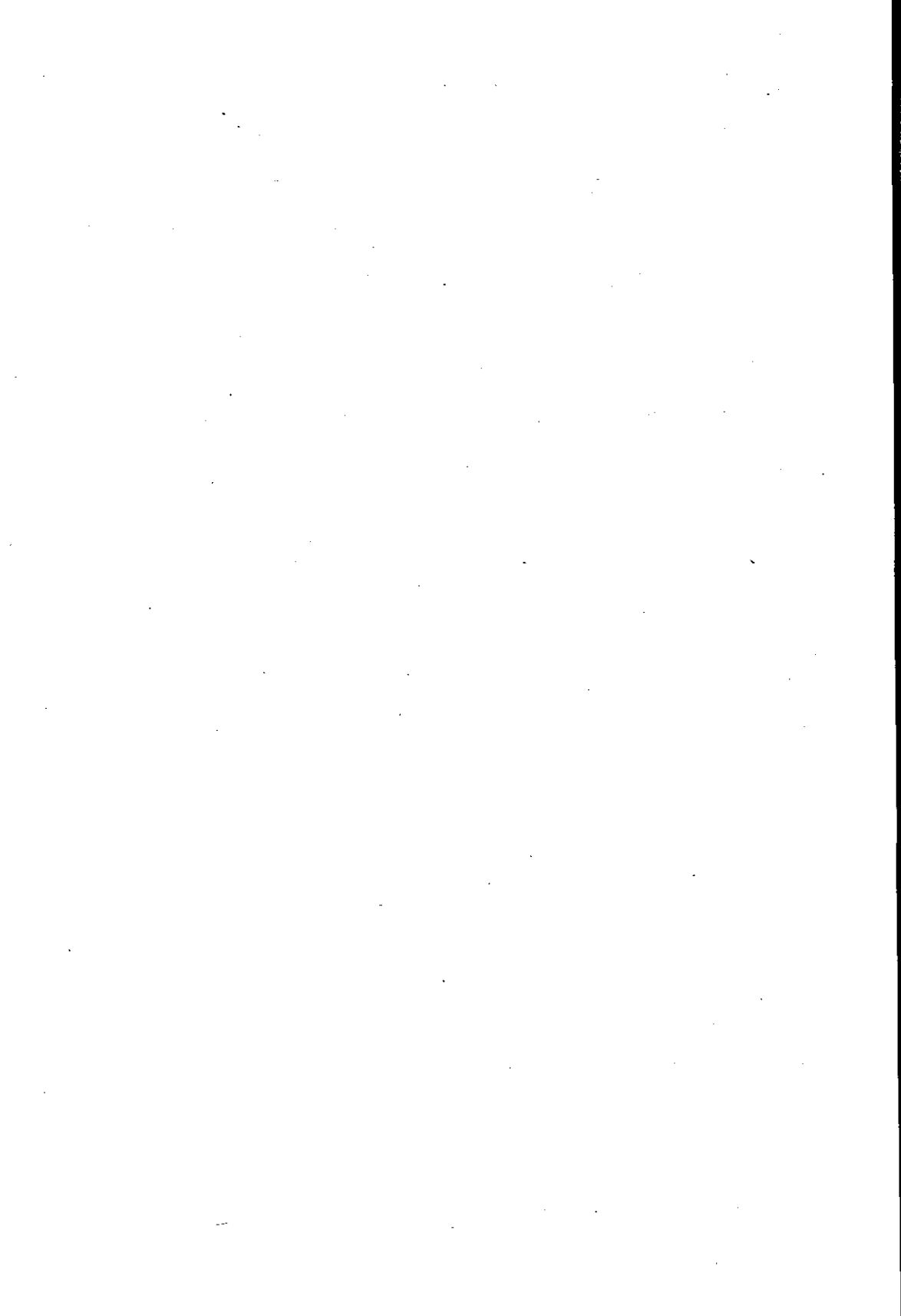
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَمَا اسْتَقَمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٧﴾ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَقْوَاهِمَ وَتَأْتِي قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨﴾ اشْتَرَوْا بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدَّوْا عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٩﴾ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴿١٠﴾ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَاخْذُوا مِنْهُمْ فِي الْإِيمَانِ وَتَفْصِلِ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَكُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدءُوكُمْ أُولَئِكَ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾ قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِيهِمْ وَيَضْرِبْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَتَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥﴾ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ [براءة: ١-١٦]، ويقول جل من قائل: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَبِيرُ الْمُنْكَرِينَ ﴿١٧﴾ وَإِذْ تَنْتَلِي عَلَيْهِمْ إِيْثُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاءُ لَقَاتَنَّا مِثْلَ هَذِهِ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٨﴾ وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ حِجَابًا مِّنَ السَّمَاءِ أَوْ آتَيْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٩﴾ وَمَا كَانَتْ إِلَّا يُعَذِّبُهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ إِلَّا اللَّهُ مُعَذِّبُهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٢٠﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَائِهِ إِلَّا الْمُتَفُونُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٢٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدَّوْا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُفْسِقُوْنَهَا ثُمَّ يَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُخْشَرُونَ ﴿٢٣﴾ لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلُهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٤﴾ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يُعْذِرُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنَّ آتَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٦﴾ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

مَوْلَانَكُمْ يَغْمُ الْمَوْلَى وَيَغْمُ النَّصِيرُ ﴿٤٠﴾ [الأنفال: ٣٠-٤٠]، ويقول في آيات بينات: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ (٤١) ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَأَقْبِلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَنَحِّضُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (٤٢) ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءَتْكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلُوكُمْ فَإِنْ آَعَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ (٤٣) ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُوا قَوْمَهُمْ كُلٌّ مَا رَدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ يَعَزَلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمْ السَّلَامَ وَيَكْفُوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَأَقْبِلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُبِينًا﴾ (٤٤) [النساء: ٨٨-٩١]، الآيات متصلة بما قبلها من حيث تتعرض جميعا لما يرتبط بأمر القتال مع طائفة من المشركين والمنافقين، و يظهر من التدبر فيها أنها نزلت في قوم من المشركين أظهروا الإيمان للمؤمنين ثم عادوا إلى مقرهم وشاركوا المشركين في شركهم وتعرضهم للمسلمين فوقع الريب في قتالهم، واختلفت أنظار المسلمين في أمرهم، فمن قائل يرى قتالهم، وآخر يمنع منه ويشفع لهم لتظاهروهم بالإيمان، والله سبحانه يكتب عليهم إما المهاجرة (الموالة البينة للمسلمين وأهله، وعدم الإعتداء عليهم أو المساعدة في ذلك) أو القتال ويحذر المؤمنين الشفاعة في حقهم. ويلحق بهم قوم آخرون ثم آخرون يكتب عليهم إما إلقاء السلم أو القتال. والمتأمل في قوله جل وعلا: ﴿فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾، يدرك أن الهدي القرآني غاية في الوضوح، وكل الظروف التي تكلم الحق عنها سبحانه وتعالى فيما يتعلق بمشروعية القتال فقط ليحمل المؤمنون المنهج إلى الناس، ويكون الناس بعد سماعهم المنهج أحراراً فيما يختارون.

إذن فالقتال لم يشرع لفرض منهج، إنما شرع ليفرض حرية اختيار المنهج، بدليل قول الحق: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. (ولا

هنا هي واضحة الدلالة، فهي نافية، تنفي إيمان المكره، فالمكره على دين ليس من أهله)، ويتوعد الله من يقتل بغير ذلك الحق الدفاعي المشروع خاصة أخاه المسلم وإن خالفه الرأي فيما يجوز فيه الخلاف، بالخلود في جهنم. ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَعَصِيبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنُهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٣]. ويقول جل من قائل: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، فأجاز القتل مقيدا بالقصاص (قتل نفسا) أو (فساد في الأرض)، وعلى ذلك فالإسلام لا يفرض الدين، أو الرأي ولكنه جاء ليفرض حرية الاختيار في الدين والرأي، فالقوى التي تعوق اختيار الفرد لدينه، يقف الإسلام أمامها لترفع تسلطها عن الذين تبسط سلطانها عليهم، ثم يترك الناس أحراراً يعتنقون ما يشاءون، بدليل أن البلاد التي فتحتها الإسلام بالسيف، ظل فيها بعض القوم على دياناتهم. فلو أن القتال شرع لفرض دين أو رأي لما وجدنا في بلد مفتوح بالسيف واحداً على غير دين الإسلام. وبعد أن تكلم الحق عن القتال في مواقع متعددة من سورة النساء، قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ وَحَرِّصِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكُفَّ بِأَسِ الدِّينِ كُفْرُؤُا وَاللَّهُ أَشَدُّ بِأَسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا﴾ [النساء: ٨٤]، الواضح هنا أن القتال مشروط بأن يكف الله عنك بأس عدوك، هذا هو هدي القرآن الذي التزم به خير الخلق صلى الله عليه وآله وسلم، الذي وجب على كل مسلم الإقتداء به وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به». صححه وحسنه النووي في أربعينه عن عبد الله بن عمرو، وجاء في كتب السيرة أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة مخاطباً قريش بعد أن تمكن منهم: «يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم؟» قالوا: خيراً، أخ كريم، وابن أخ كريم، فقال:

«اذهبوا فأنتم الطُّلُقَاءُ»، إذهبوا فأنتم الطلقاء، لم يجبرهم على شيء ولم يفرض عليهم الإسلام بل أطلقهم أحراراً يختارون ما يريدون، وكثير منهم أسلم بعد ذلك بشهور، ومنهم من لم يسلم، لذلك كان المسلمون يومها على قلب رجل واحد، وأخطر الأسباب التي تدفع نحو الفرقة والاختلاف المنبوذ في أيامنا هذه، هو أن كل واحد له هوى مختلف ولا يجمع الناس هدي الدين والاعتصام بحبل الله المتين. فكل هؤلاء الذين يفتون بالإقصاء والازدراء ويبسحون القتل دون ضوابط، ألا يتقون الله ويعودون لكتابه المحكم؟!، وهدى من تركنا على المحاجة البيضاء ليلها كنهارها لا يحد عنها إلا هالك؟!!! نسأل الله لهم ولنا العفو والعافية.



■ ■ المبحث الأول

الإسلام محكم يتقدم على الزمان والمكان والحال

مصطلحات البحث اللغوية

في هذا التمهيد أريد أن أضع بين يدي القارئ: مصطلحين شرعيين هما:
(العلماء والفقهاء)

* فعندما يقال (الفقهاء) يقصد به علماء الشرع الذين يرجع أصل معارفهم وتفكيرهم إلى تحليل واستنباط معاني النصوص الشرعية، وربط وضبط المواقف أو الحالات أو الأعمال بالأدلة الشرعية العقلية أو العقلية. وهو مصطلح مشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] والفرن هو الفقه. والمتخصص في الفن هو الفقيه .

* وعندما يقال (العلماء) يقصد به علماء علوم التجربة والكشف عن خصائص المادة، وكيفية التكوين والتركيب لهذا الكون المادي، وبكل ما فيه من الكائنات الحية والجمادة. ويرجع أصل معارف العلماء إلى التأمل في كتاب الله المنظور وهو الكون بكل مكوناته وكائناته، وبحث التراكيب والتكوين والتنظيم والفوائد المترتبة عنها. وكيفية تسخير هذه الكائنات للإنسان.

والى هذا المصطلح يشير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَبِيَّةٌ سُودٌ (٢٧) وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ

إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾ [فاطر: ٢٧- ٢٨]. حتى وإن كان العلماء بالعلوم التجريبية يستنبطون علومهم من البحث والتجربة بالدرجة الأولى، ولكن يستدلون في معارفهم بالتوجيهات وبالإرشادات القرآنية والسنة مثل الفقهاء. والعلم يطلق على الفقه من باب اللغة، لا من باب الاصطلاح، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ ءَايَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَوُا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكثير من الناس لا يفرقون بين المعنيين: اللغوي والشرعي (الاصطلاحي). فالكشوفات العلمية آيات كونية. لأن الله نوعين من الآيات: آيات نصية، وآيات كونية. كتاب مسطور وكتاب منظور، وكل واحد منهما يؤدي إلى نفس النتيجة، وهي: الهداية، المعرفة، وجوب الإيمان بها، وجوب الأخذ بها قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِلَتَيْنِ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران].

ضوابط علمية وفكرية

* ليس هنالك من أحد يدعي أنه يحيط بكل ما في القرآن من المعاني، لأن ذلك غاية العلم والكمال، وهو منفي عن المخلوق أن يحيط بعلم الله كله: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

* إن المجتهد يخطئ لكنه لا يكذب، لأن الكذب ينطلق من ثلاث:

- قول بلا علم.
- أو إعراض عن حق معلوم.
- أو سوء نية وقصد. وفي كل الأحوال فقد قال ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فإخطأ فله أجر واحد».
- * لا عذر لمن قلّد خطأ وهو يعلم. قال ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

* إن أقوال العلماء نوعان لا ثالث لهما : مؤيدة لكلام الله وكلام رسوله، ومخالفة لكلام الله وكلام رسوله. والمسلم العاقل لا شأن له مع الثانية.

* إن الإقتداء في الدين مشروط بالعلم، ومثل المقلد بدون العلم، كمثل المفكر بعقل غيره: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

* «إن أسلوب [قيل وقال] يُضَيِّع الحق، ويجعله ملتبسا على الخاصة فضلا عن العامة. وأما كثرة السؤال فهي تثير الفتنة، والفتنة عامل التفرقة» .

* «إن الآيات العلمية التجريبية الحسية أقوى من الآيات الشرعية لحصول الاطمئنان الإيماني والنفسي في المعرفة: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، إنه سؤال ناتج عن عقل مؤمن بقدرة الله يسأل عن الكيفية، لذلك فهي القمة في العلم والإيمان اليقيني، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.

* «لا تقلّدوني، ولا تقلّدوا مالكا، ولا الشافعي، ولا الثوري، وتعلّموا كما تعلّمنا» (الإمام أحمد بن حنبل).

* لا يجوز لأحد اتباع مذهب من المذاهب إلا بثلاثة شروط:

- أن يعتقد أن لا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
- أن يجعل الحق مطلبه، فمتى استبان له القول الراجح أخذه دون تردد.
- أن لا يعقد عليه الولاء أو البراءة. (عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه : الصراط).

* «ويل للأتباع من زلة العالم. قيل : وكيف ؟ قال: يقول العالم الشيء برأيه،

فيلقى من هو أعلم منه برسول الله ﷺ فيخبره فيرجع، ويقضي الأتباع بما حكم «
عبد الله بن عباس أخرجه الدارمي بسند صحيح).

قواعد شرعية وعلمية

هذه المبادئ الأساسية يجب على المسلم فهمها والتنبه لها، وهي:

الأولى: الاختلاف في دين الله يأتي من أمرين :

* الجهل بدين الله .

* اتباع الهوى وهو ترك حكم الله والإعراض عنه.

فالأول منصوص بقوله تعالى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [الشورى: ١٠] ، وعدم الخروج من هذا الاختلاف يعود إلى رفض التعلم والإصرار على الجهل .

وأما الثاني : فمنصوص بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَرَكَ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩].

وعدم الخروج من هذا الاختلاف أيضا مرجعه رفض الانصياع لأوامر الله تعالى، ورفض قبول هدي النبي ﷺ. لأن الله تعالى لم يقل فردوه إلى العلماء لحسم الاختلاف، ولا يكون للعلماء طاعة إلا في تطبيق أمر الله تعالى، وفي الأمور الخاصة بالقيادة، أو في الأمور العامة والمصالح المرسلة وتحقيق النظام العام، وهذا يختلف كل الاختلاف عن الأمور الشرعية. وحقيقة الرد إلى الله هي الرد إلى ما جاء في كتابه من النصوص. وأما الرد إلى الرسول فيعني الرجوع إلى سنته الفعلية والقولية المبينة لتلك النصوص والمطبقة لتعاليمها. ولا رد إلى غير هذين المصدرين . ودور العلماء هو مساعدة المسلمين عموما في فهم نصوص الكتاب على هدي السنة لا غير. فيؤخذ من كلامهم ما وافق الكتاب والسنة، ويرد ما

خالف الكتاب والسنة

الثانية : [أن هنالك تأويل حسن، وتأويل فاسد].

والتأويل الحسن هو ما وافق معنى لفظيا صريحا، أو ضمينا مقرونا بالقرائن ما دخل في المقاصد الشرعية. وما خرج عن المعنيين فهو تأويل فاسد. والتأويل أمر لا بد منه لفهم الدين ، والإدراك بالمعاني الضمنية الصحيحة . وهو استنطاق لمعاني الذكر الحكيم ، واستنباطها ، لذلك سماه القرآن بالتأويل الحسن : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] ، ومن لا يحسن التأويل الحسن، فلن يكون فقيها. والتأويل الحسن له ضوابط لغوية وشرعية. والضوابط الشرعية أقوى ، وهي الحاكمة على الضوابط اللغوية . والقرآن مصدر محكم ، فلذلك لا بد من تأويله على ضوء محكم السنة لفهمه، ودليل كون القرآن كتابا محكما قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أُخْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١].

الثالثة : [أن الحجة في النص وفي الإجماع].

وكل قول اختلف فيه ، فهو محل النزاع ، والمتنازع عليه لا يصلح أن يحسم الخلاف بين المسلمين . ولا يمكن أن يكون حجة . لذلك قال كثير من العلماء : (ليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة في النص والإجماع، وذلك مستنبط من ذلك، تقرر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء، فإن أقوال العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية، ولا يحتج بها على الأدلة الشرعية. ومن تربى على مذهب قد تعودده واعتقده ما فيه، فهو لا يحسن الأدلة الشرعية، وتنازع العلماء، لا يفرق بين ما جاء عن الرسول وتلقته الأمة بالقبول بحيث يجب الإيمان به. وبين ما قاله بعض العلماء ويتعسر أو يتعذر إقامة الحجة عليه، ومن كان لا يفرق بين هذا وهذا، لم يحسن أن يتكلم في العلم بكلام العلماء، وإنما هو من المقلدة الناقلين لأقوال غيرهم، مثل المحدث عن غيره. والشاهد على غيره لا يكون

حاكما. والناقل المجرب يكون حاكيا لا مفتيا).

الرابعة: [كما يوجد في القرآن محكم ومتشابه، كذلك يوجد في السنة محكمات ومتشابهات]

ومن متشابهات السنة قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته..» والمتشابه هو كل لفظ يمكن أن يفهم منه غير المقصود به. فبعض العلماء ظنوا، أن معناه تحديد الوسيلة، مع أنه تحديد الوقت والزمن لا غير، لأن الوقت غير الوسيلة، والوسيلة غير الوقت. والرسول ﷺ قد أجاز استعمال وسائل أخرى غير الرؤية البصرية، مثل: الرؤية بالواسطة (الخبر) والعدّ، والتقدير، وكل هذه الأمور الثلاثة في حكم الرؤية البصرية المباشرة. وبالرؤية دخلت الآلات الكاشفة. وبالرؤية أيضا دخل العلم. والعلم بالشيء في حكم رؤيته. وبالعلم دخل الخبر الصحيح (رؤية الغير)، لأن السماع بالشيء في حكم رؤيته. وبالعدّ والتقدير دخل الحساب.

الخامسة: [أنه لا مرد ولا نجاة من الخلاف إلا بالتسليم لسنة الرسول وبيانه فهو وحده من أوحى له النص وفهمه]

لأن لكل إنسان رأيه واتجاهه وميوله. والرأي بحر واسع ليس له ساحل. لذلك أمر الشرع الحكيم بالتجرد عن الآراء الخاصة، والأخذ بما جاء به الشرع الحكيم ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، ومن يدعي أنه يعلم ما تشابه من آيات الذكر الحكيم يقينا كأنه يقول والعياذ بالله أنا أعلم نية المشرع وهو الكفر الصريح، فلا يكون ذلك إلا بوحى، ولا وحي بعد محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

السادسة: [أن المذهب يبني على الفهم الجزئي للنصوص الشرعية. أو على الفهم الفرعي الخاص من اجتهاد أحد الفقهاء]

فترى كل يؤيد فهمه ومذهبه. ويعتبر غيره مخطئا. مع أن المعاني الشرعية

الفرعية كلها تابعة للمعنى الأصلي، وكلها صحيحة، ولكنها لحالة معينة. لذلك فلا ترى أبدا عالما بمعنى الكلمة، يكون مذهبيا مائة في المائة. وإنما يأخذ من كل آراء الفقهاء عموما. لأن مطلبه هو الحق يأخذه أين وجده. ويدقق في مفاهيم الفقهاء ويأخذ الصحيح ويضع الضعيف. لذلك ترى من ينسب إلى إمام ويخالفه في مسألة من المسائل.

السابعة : [التعصب لما اختلف عليه من آراء طريق إلى النزاع، والنزاع طريق إلى التفرق، والتفرق هو سبب ضعف الأمة]

إن أمتنا الإسلامية تتأذى من الغزو الخارجي، ولكن هذا الغزو الخارجي لا يثنيها عن إرادتها وعن رغبتها قال تعالى: ﴿لَنْ يَضُرَّكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقْتَلُوا كُمْ يُؤْلَوْكُمْ أَلَذَّ بَارَكُمْ لَا يُضْرَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١]. وإنما يثنيها عن إرادتها وعن رغبتها غزوها نفسها بنفسها. وهذه المقولة وعد من الله تعالى العليم القادر على كل شيء، كما جاء في صحيح مسلم عن ثوبان عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله زوي لي الأرض فرأيت مشارقتها ومغارها. وإن أمتي سيبلغ ما زوي لي منها. وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض. وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم. وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد. وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة. وأن لا أسلط عليهم عدوا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، ولو اجتمعت عليهم من بأقطارها - أو بين أقطارها - حتى يكون بعضهم يهلك بعضها، ويسبي بعضهم بعضا» رواه مسلم. والاختلاف سبب التفرق. ومن أكبر أسباب التفرق الاختلاف في المفاهيم والرأي على الهوى وبغير العلم المنير.

إن الاختلاف في المفاهيم غالبا ما يكون بسبب: سوء فهم النص، أو عدم فهم النص مطلقا. أو اعتبار بعض جوانب النص مع إهمال لجوانب أخرى. علما بأن

نصا واحدا قد يحمل عدة معانٍ فرعية بعد المعنى الأصلي ، وهو ما يدعى بالميل مع المعنى الجزئي دون المعنى الشامل الكلي . وهو من أسباب الاختلاف . وهو سبب وجود المذاهب الفقهية الفرعية في الإسلام .

والاختلاف في الشعائر الإسلامية (الحج والصوم) ليس كمجرد الاختلاف في بعض العبادات المحضة، ولكن الاختلاف في الشعائر ملحق بالاختلاف السياسي للأمة، وذلك لما للشعائر من دور في توجيه سياستها، كعامل من عوامل الربط والجمع والقوة والاحترام فالصلاة الجامعة في جامع كان مقرا للحكم والحكمة لم يكن لعبادة الصلاة بل لسياسة الشئون العامة للمسلمين الواقعيين في حدود الجامع الذي لا يجب أن ينشأ جامع ضار يقسمهم ويفتتهم ، وكانت الجمعة مؤتمرهم المحلي الأسبوعي كما كان الحج مؤتمرهم العام السنوي وهكذا العبادات كلها كانت جزء لا يتجزأ من الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ..

الثامنة : [أن غير المعقول لا يمكن تبريره شرعا].

إن من الأمور التي لا يمكن أن يبررها عقل سليم، لا يمكن أن يبررها شرع حكيم مثل الإسلام، أن يوجد اليوم في هذه الأمة بعض المسلمين في شرقها وفي غربها يصومون ويفطرون ويضحون. وبعضها في وسطها لا يصوم ولا يفطر. أو يصوم شمالها ويفطر، ولا يصوم جنوبها ولا يفطر. أو يوجد في بلد واحد عيدان، أو ثلاث أعياد. مع أن الكل على علم بظهور الهلال. إن هذا العمل وهذا التطبيق ليس له اليوم ما يبرره. وإن كان له بالأمس ما يبرره شرعا: مثل صعوبة معرفة أحوال الأقطار البعيدة، وصعوبة وصول الخبر عن رؤية الهلال . وعدم وجود المعدات الكاشفة وعدم معرفة الحساب وعلم الفلك وعدم الإلمام بالتقنيات الحديثة.

التاسعة : [قد يكون شيء عقبة أمام السلف ثم لا يكون مثله عند الخلف] .

إن من أكبر الأخطاء التي يمارسها المسلمون اليوم هي اعتبار الحدود السياسية أسباباً للاختلاف في الشعائر الإسلامية، أي في الصوم والإفطار والأضحية. إن أسباب اختلاف المسلمين الأوائل في الصوم والإفطار والأضحية، مرجعه: انعدام الاتصال، وتباعد الأقطار، وأما اليوم فمرجع اختلافهم هو الحدود السياسية . فتجد المسلم يقول : «إن الهلال قد ظهر في الدولة الفلانية، ولكن لم يظهر عندنا»، دون إدراك للفرق بين الدولة والأمة، كأن المسلم لا يجوز له أن يعمل برؤية غير أهل بلده، وكأن الخبر الصحيح ليس له شأن في حكم الشرع، مع أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يأخذون بالخبر الصحيح من غير أهل البلد، ولذلك يقول الإمام أحمد : «حكم من سمع حكم من رأى» .

العاشرة : [من العلوم الشرعية ما لا يمكن تفسيرها إلا بلغة العلم، وأن العلوم الطبيعية والتجريبية والعقلية جزء من القرآن].

إن من أكبر الأخطاء أيضاً إنكار الحساب ونفيه لمعرفة أحوال القمر. والرسول ﷺ لم ينه عن أمته إلا لعدم القدرة والأمية، في الوقت الذي كانت الأمة في بداية نشأتها، لذلك أمر باتباع الطرق المحسوسة أو البسيطة، فقال ﷺ : « نحن أمة لا نقرأ ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا. يعني مرة تسعة وعشرين، ومرة ثلاثين » (البخاري في الفتح رقم / ١٩١٣)، والبسط في هذه المسألة عندما نتكلم في جواز الحساب لمعرفة منازل القمر وظهوره .

الحادية العشرة : [اختلاف الزمان والمكان غير اختلاف الحجة] .

إن هنالك ما يدعى باختلاف الحال والزمان والمكان، لا باختلاف الحجة والبرهان ومن ضوابط الفتوى مراعاتها للحال والزمان والمكان، إذ يتغير الحكم تبعاً للحال المصاحب له، مع بقاء النص الشرعي على حاله. ففي حالة عدم

المعرفة يبقى حكم رؤية الهلال مقيّداً على مكان محدد. بينما في حالة انتشار العلم والخبر، ينتفي الحكم تبعاً للحال السائد في الزمان. يقول الدكتور محمد فؤاد البرازي في مقال له في مجلة البيان العدد (١٧٨) حول العنوان: «الفتوى الشرعية ضوابطها وأثرها في رشاد الأمة»: «هذا ما جعل بعض أصحاب أبي حنيفة خالفوا إمامهم في مسائل كانت مبناهما على العرف أو تغير الزمان أو المكان أو الأحوال، ولا سيما بعد وفاته. وعلل الفقهاء هذا النوع من الاختلاف بأنه اختلاف عصور وزمان لا اختلاف الحجة والبرهان.. والإمام الشافعي صار له مذهب جديد حين استقرّ به المقام في مصر، لأمر عديدة من أهمها: تغير الزمان والمكان والأحوال».

وهذه الحقائق من لا يعرفها فلا يحق له أن يتكلم في المسائل، ولا أن يتصدر للفتوى. خاصة في المسائل التي كان للرسول ﷺ فيها سنة ماضية معروفة، ولكن مع صعوبة التحدث إلى الناس اليوم، ومع عدم احترام الناس للأدلة الشرعية، ولكثرة القيل والقال، وكثرة المذاهب والطوائف والانتماءات والتحزب والتعصب، كل هذه الأمور جعلت التحدث إلى المسلمين اليوم أصعب من ذي قبل. ولكن كما يقال: (إن العاشق لا يمل الانتظار وإن الراغب زاده الأمل والرجاء). ومن يحب هذه الأمة، لا يسأم بكثرة ذكر الأدلة الشرعية، ولا يتضجر لكثرة صخب المعارضين للمألوف.

منهج الإسلام في تقديم العلوم الشرعية

إن هنالك منهجا يعرف بالمنهج الإسلامي في تقديم العلوم والمعارف الإسلامية تقديمًا صحيحًا، وهذا المنهج الصحيح - قديماً وحديثاً - هو ذكر الأدلة الواردة في أية مسألة من المسائل. والأدلة هي قراءة النص القرآني في ضوء السنة النبوية، واستنباط الأحكام من المحكم المنزل على ضوء الحكمة المحمدية وما يفهم منهما من معان أصلية وحقيقية وعلمية، فالرسول صلى الله عليه وآله

وسلم وحده دون غيره الذي أوحى له النص وفهمه فهو الرسول والنبي والمعلم والقُدوة أرسل ليعلم الأمة الكتاب والحكمة معا بمعنى استنباط الأحكام للحكم بها والتحاكم إليها. وهذا المنهج، هو المنهج الوحيد الذي يجنب العبد الانحراف والخطأ في فهم الدين. ثم نذكر بعد ذلك ما يؤيد القرآن والسنة من كلام أهل الذكر والفقهاء والعلماء، ثم نبذ ما يخالفهما من كلام الناس مهما كانوا، فالكل يؤخذ منه ويرد إلا من أوحى له القرآن وفهمه عليه الصلاة والسلام، وهذا المنهج أيضا هو الحق والصواب والهداية، وهو سبب حصول التوفيق، كما قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣] وقال ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني» (الشيخان). والأخذ بكلام العلماء المخالف لكلام الله، هو ما يعبر عنه باتخاذ الأرباب من دون الله، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. وقد فسر الرسول هذا المعنى في حديث عدي بن حاتم، عند ما دخل على رسول الله ﷺ فقرأ النبي قوله تعالى: «اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم» فقال: يا رسول الله نحن لا نعبد علماءنا؟ فقال له الرسول: «أليسوا يحلون لكم ما حرم الله فطيعوهم؟ ويحرمون عليكم ما أحل الله فطيعوهم؟ قال: بلى قال فلتك عبادتهم» (رواه أحمد والترمذي). وقال السدي: أي استنصحو الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.. «واتباع كلام غير الأنبياء مع ترك سننهم، فأقل ما يعاقب عليه هو: قطع الولاء مع رسول الله ﷺ، كما قال صلى الله وسلم: «من لم يعمل بسنتي فليس مني» (ابن ماجه). وقال أبو العالية: إن أول ما دخل النقص في بني إسرائيل أنهم وجدوا كلام علمائهم يخالف كلام الأنبياء، فقالوا: إننا لا نريد أن نخالف علماءنا. أي نتأدب مع علمائنا؟. والعقل يدرك أي منهما الأكثر خطورة: مخالفة العلماء، أم مخالفة الأنبياء؟؟.

إن اتباع أسلوب المتأخرين، وهو أسلوب حسب ما هو معروف في أمتنا علي

مدار العصور الوسطى والحديثة، هو الذي ضيّع الحق أمام الخاصة، فضلا عن العامة. والأخطر من ذلك كله ما أضيف إلى هذا الأسلوب من تعصب للآراء، وتقديم اجتهاد على سنة ماضية للرسول صلى الله عليه وسلم. هذا التصرف أيضا أضرّ الأمة الإسلامية، وفرّق شملها، وفتح الباب أمام المخالفات، ويسر من ترك السنة وعدم المبالاة بها، وحرم الأمة من الوحدة والاتفاق. ولذلك حذر النبي ﷺ من مغبة هذا السلوك العشوائي التخبطي اللاتمييزي، فقال ﷺ: «إن الله يرضى لكم ثلاثا. ويكره لكم ثلاثا. يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا. وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا. وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم. ويكره لكم ثلاثا: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال (مسلم عن أبي هريرة). وذلك لأن [قيل وقال] يضيّع الحق، وكثرة السؤال تثير الفتنة. والفتنة أخطر عوامل التفرق. وأخرج البخاري عن وراد كاتب المغيرة بن شعبة، أن المغيرة طلب منه: أن أكتب إليّ بحديث سمعته من رسول الله ﷺ؟ فكتب المغيرة، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بعد الفراغ من الصلاة: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد وهو على كل شيء قدير» ثلاثا مرات. وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات ووأد البنات». والاجتهاد كما يقال فيما لا نص فيه، وفي المعاني العامة التفصيلية، وفي الأمور الجارية المتطورة للحياة. لا في العبادات ولا في الأركان ولا في الأصول، فهذه أمور ثابتة. وهذا المنهج المذكور - تقديم الأدلة الشرعية ثم ذكر ما يؤيدها - هو الذي يجب على الجميع اتباعه، وهو المنهج الواضح الذي لا شبهة فيه، وهو المنهج الحق، والحق أحق أن يتبع، والحق حق ولو لم يتمسك به أحد، والباطل باطل ولو تدّين به من في العالم كلهم: ﴿أَفَنُيْهِدُ إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ مَا لَكُمُ بِهِ مِنْ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِمْ﴾ [يونس: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ قُلْ لَنْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [٦٦-٧] [الأنعام: ٦٦-٧] وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ

رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَامِرِينَ ﴿٦٠﴾ [آل عمران: ٦٠] وقوله تعالى : ﴿وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنْهَا جَايِزٌ وَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل : ٩] أي طريق الحق من الله، وطرق الجور من غيره . وطريق غير الله طويل ولا يوصل إلى الهدف . والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . اللهم اهدنا واهد بنا ؟؟

الإسلام محكم يتقدم على الزمان والمكان

إن نصوص الشرع قد أحكمت من رب الأرباب، وما ترك الخالق الخبير صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. وما نسي شيئا. ولا يمكن أن يأتي زمان بشيء يسبق هذا الكتاب: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَبِيًّا﴾ ومسألة وحدة المسلمين في شعائرهم، مسألة تدخل في صميم الدين وفي أصوله ، فلا تدخل في مسائل الاجتهاد والنظر، لأن رسول الله ﷺ قد بت فيها، وإن كان المسلمون اليوم لا يحسنون فهم دينهم حقيقة الفهم. والاجتهاد في محاولة إيجاد أدلة تفريقهم وليس في إيجاد أدلة وحدتهم. وإن ديننا الإسلامي في نصوصه المحكمة لا يتأخر عن أي زمان. وإن الناس هم الذين يتأخرون عن القرآن وعن العلم ، لعدم فهم نصوص هذا الدين القيم: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] ومما يدل على كون النصوص الشرعية محكمة أي شاملة ، هو أن هذه النصوص تكون أحيانا خاصة ، كما تكون أحيانا عامة. طبقا لأحوال الناس وظروفهم . فمثلا قوله ﷺ : «صوموا لرؤيته ..» فهذا النص يصلح مع الجماعة الخاصة ، كما يصلح مع الجماعة العامة . وتبقى الظروف المحيطة هي التي تحدد المفهوم ، وتحدد طريقة التطبيق. مثلا، ففي المجتمعات البدائية ، ومجتمعات انقطاع الأخبار، يفهم منه العبد أنه ينبغي أن ينتهي حيث ينتهي علمه وقدرته ، لأن الله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها . ولا يطالب أحدا أن يعمل خارج حدود علمه وقدرته . لذلك فأهل المجتمع الخاص يفهمون من النص أنه

خاص بالنسبة لهم . لأنهم يفهمون من النص أن جماعتهم الخاصة في هذه الحالة هي المخاطبة حقيقة . وهم على صواب في هذا الفهم . وأما في المجتمعات العلمية والمتقدمة ، التي ينتشر فيها العلم ، وتتواصل الأخبار ، وتنكشف الحجب ، وتتوارد المعلومات ، ولا يوجد فيها ما يدعى بالمجهول ، ففي مثل هذه المجتمعات أيضا يفهم منه العبد بأن النص عام لكل من يصل إليه الخبر . لذلك قال أكثر الفقهاء بأن نص : « صوموا لرؤيته .. » نص عام لجميع الأمة وهم على صواب في هذا الفهم ، لأنه من دلالات هذا النص . مع كون دليلهم هذا أرجح ، لأنه كما يقال : (إن العام يبقى على عموميته ما لم يخص بتخصيص أو يقيد بقيد) . فالشمولية والعمومية قد جاءت لهذا النص من أنه يستدل به للحالتين معا . وهذا مع أن المفهوم الأصلي هو الأولى ، وهو كون النص عاما.

ولفظ (المحكم) هو ما كان له معنى واضحا لا يقبل الاختلاف . ولكن يتعدى أحيانا إلى معنى الشمولية والعموم لأن اللفظ الواضح محكم ، وكما أن اللفظ الشامل محكم أيضا . فالشمولية الشرعية في الإسلام لأمر محسوس وملمس وملحوظ ، في كل جوانب الإسلام . أي بحسب الظروف والأحوال من ناحية ، ومن ناحية أخرى بحسب الوسائل . فالنصوص الشرعية في الوسائل تكون في الغالب شاملة غير مقيدة ، وعلى سبيل المثال :

- فالطهارة تكون : بالماء ، وبالتراب ، وبالحجر ..

بالماء بكل أنواعه : ماء المطر - ماء النهر - ماء البحر - ماء الثلج ..

وبالتراب بكل أنواعه : التراب الرمي - الطيني - الحجري ..

وفي المعرفة كذلك تكون : بالرؤية البصرية المباشرة ، وبغير المباشرة (الواسطة) ، وبالعد ، وبالتقدير ، وبالقياس والحساب ...

وهذه القاعدة (قاعدة الشمولية والعموم) هي التي جعلت الشريعة الإسلامية

شريعة شاملة واسعة غير ضيقة ، لأن الضيق يورث المشكلة والحرَج : ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج : ٧٨] لذلك فكل من ظن أن هنالك تعارض بين الاكتشافات العلمية وبين نصوص الشرع . فهو الذي لا يفهم النصوص الشرعية .

إن بعض من ينسب إلى العلم ، قد يقول مثل هذا القول : هذا شيء لم يفعله الرسول ﷺ ؟ وهم يريدون الاحتجاج ، أو الدفاع عن آرائهم الخاصة . مع أن هذا القول ، فيه وجه صواب ، ووجه خطأ أحيانا . لأنه إذا كان المراد من قولهم : هو أن هذا العمل لم يشرع في الإسلام ، فكلامهم في ذلك الوقت صحيح وفي محله . لأن كل ما لا يدخل في مفاهيم الشرع ولا في معانيه ، ولا في عمومه وشموليته ، فهو ليس من الإسلام في شيء . وأما إذا كان مرادهم مجرد أن هذا العمل لم يمارسه الرسول ﷺ شخصيا فهو الكلام فيه شبهة . لأنه يمكن أن لا يعمل الرسول عليه الصلاة والتسليم بشيء ولكنه قد أمر به بنص صريح ، أو ضمنى ، أو بعدم نفيه ، أو بدخول هذا الأمر في عموم الشرع وفي مقاصده الكبرى . وهذه الأمور دائما تكون في باب الوسائل وفي المصالح العامة في الدين .

كثيرا ما ينفي بعض الفقهاء شيء ظنا منهم أنه ليس من الإسلام فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بالعلم ، وذلك لعدم فهم المسألة . أي النصوص الشرعية التي دلت على هذه المعاني . وذلك قد حدث لبعض الفقهاء في مسألة كروية الأرض ، والهبوط على سطح القمر ، وزرع العضو لإنقاذ الحياة ، وحتى في طريق الشهادة في الجهاد ، فبعض الفقهاء اليوم ، قد يرون أن العمليات الاستشهادية التي يقوم بها بعض المسلمين اليوم في فلسطين وغيرها نوع من الانتحار . وهذا كله يعود إلى سوء فهم النصوص الشرعية . إن مسألة رد الخلاف إلى الله وإلى الرسول يقولها الكثير ويرددها ولكن دون الإيمان بها . لأن مفهوم الردّ في زعمهم هو النزول عند الرأي الخاص ، أو عند رأي إمام مخالف لبيان الكتاب والسنة .

إن هنالك نصوصا نفهمها مستقلة عن غيرها. ولكن هنالك نصوص كثيرة في هذا الشرع لها علاقة بنصوص أخرى. ولا يمكن فهمها مستقلة عن تلك النصوص، ومن أخطر أسباب الخلاف والتفريق أن جل من يدعى السلفية في وقتنا المعاصر، مذهبهم أهواؤهم وآراؤهم الخاصة. وكما أن الانتساب إلى مقولات السلف دون عرض على ميزان الكتاب هو الذي يجعل البعض يعرضون عن ما صح عن ﷺ. فإن التقليد الأعمى أيضا جعل البعض لا يملكون حق التفكير أو البحث حتى في المسائل النظرية، وهو أيضا موقف ممقوت شرعا. وأقول أخيرا خوفا من الإطالة: إن الإسلام قد تقدّم على العلم وعلى الزمان والمكان، ولا يمكن أن تأتي الحياة بشيء لم يعرفه الإسلام، أو لم يضع له حكما خاصا ومناسبا، وأن كل ما يعين المؤمن في أداء شرع الله، لا يمكن أن يكون مرفوضا شرعا. وأن من شروط العمل والاستدلال في هذا الدين، وضع كل شيء في محله. وتسمية كل شيء باسمه. فسنة القول غير سنة الفعل. وسنة الفعل غير الأثر. وأثر الرسول غير أثر الصحابة، وأثر الصحابة غير عمل المتأخرين في الدرجة. ولكي نفهم ديننا فلا بدّ من وضع كل شيء من هذه الأشياء في محله.

المبحث الثاني

تعريف السنة والحديث والأثر

التمسك بالسنة حاصل الإيمان والهداية

إن التمسك بسنة رسول الله ﷺ هو دليل الإيمان برسول الله ﷺ . والإيمان برسول الله هو أساس العقيدة الإسلامية والسبيل لمعرفة الله سبحانه وتعالى والإيمان به دليله والعمل بكلامه تعالى . وبما أن طاعة الله تكون بمعرفة كلامه، والإيمان به، والعمل على وحيه المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ . فذلك . فطاعة الرسول تكون بمعرفة هديه وسنته والعمل بها على الوجه الصحيح، بلا زيادة ولا نقصان . كما قال تعالى : ﴿ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَانُ الْعَمِيثِ ﴾ [النور: ٥٤] وكما قال ﷺ : «الذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» (أخرجه الحافظ ابن كثير في التفسير) . والسنة هي الوحي الثاني المبين لمعنى الوحي الأول (أي القرآن) . قال تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤٤] . وقال ﷺ : «ألا أعطيت القرآن ومثله معه» (أبو داود وغيره) . ومن حرم من معرفة سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حرم من فهم القرآن . بل من حرم من تطبيق سنة الرسول والعمل بها، حرم من القبول، ومن رضا الله ومن رحمته : ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [آل عمران] . ﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [النور: ٥٦] .

لذلك فالمبدأ الإسلامي هو: أنه ليس هنالك فرق في وجوب التمسك

بالكتاب والسنة، بل الأولي والأجدر هو التمسك بالسنة، لأنها هي الشارحة للقرآن، والدليل على فهمه. وترك السنة ليس مسموحاً لأحد من الناس، لأن بها مدار الهداية والفقه والتوفيق ومنع الاختلاف. ومن يتأمل دلالات النص الإلهي في آية: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ ، وهي أول ما نزل من القرآن بإجماع الرواة، يجد أن النص يقول بوضوح أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أصبح ناطقاً باسم الخالق سبحانه منذ تلك اللحظة، ومنها فإن حد الإيمان هو تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما جاء به بعد ﴿أَقْرَأْ﴾ ، والأخطر أن حد الكفر هو رد أي قول أو فعل أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بعد ﴿أَقْرَأْ﴾. ولا يجوز لمسلم أن يعدل عن السنة لقول أحد كائناً من كان. وحلالها هو حلال القرآن، وحرامها هو حرام القرآن، كما قال ﷺ: «ألا عسي رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ علي أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرّم رسول الله ﷺ كما حرّمه الله» (الترمذي وأبو داود وابن ماجه). وما انتقل رسول الله ﷺ إلى ربه إلا بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وترك أمته علي محجة بيضاء نقية ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

تعريف السنة والحديث والأثر

كل ما ينسب إلى الرسول ﷺ من قول، أو عمل، أو صفة، أو تقرير، أو توجيه، يدعى (سنة). والسنة شاملة لكل هديه ﷺ، وقوله، وتطبيقاته العملية. لذلك يقال: إن لفظ (السنة)، لفظ شامل لكل ما جاء عن رسول الله ﷺ، أو ما نسب إليه، فهي أشمل وأوسع من لفظ الحديث. ولفظ السنة مرادف للفظ (الهدي)، والهدي أيضاً يشمل جميع أنواع السنن: القولية والفعلية والسلوكية وغيرها.

وبعض الكتاب يخطؤون ويخلطون بين السنة والحديث، ويقولون:

(الحديث ما أضيف إلى النبي من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي) وهذا القول سببه عدم التمييز بين ما هو حديث وبين ما هو سنة فعلية أو سنة وصفية. ومثل هذا التعريف يوجد كثيرا في كتب القوم، وخطأ فاضح. وهو يجعل طلاب العلم لا يفرقون بين السنة القولية والسنة الفعلية، وهما ليسا في درجة واحدة.

تعريف الحديث (السنة القولية): والحديث لفظ خاص، لنوع معين من السنة، أو هو جزء واحد من الأجزاء المكوّنة للسنة عموما. ولذلك يقال: إن لفظ الحديث أخص من لفظ السنة [والحديث كلام منقول عن النبي ﷺ لفظا ومعنى]. وهو المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر]. وقوله ﷺ: «نضر الله امرؤ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه» (الترمذي وغيره). والحديث نصوص شرعية يحفظ ويكتب وينقل ويستنبط منه المعاني والأحكام. وتجري عليه المباحث اللغوية والقواعد والأحكام. لذلك فإن رواية الحديث أو حفظه أو نقله، لا يعني كون الراوي أو الحافظ أو الناقل أكثر فهما أو أفقه للمدلول. وهذا الخطأ يقع فيه الكثير من المقلّدة. قال ﷺ: «فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه غير فقيه». ويقول علماء الأصول: «فأما قوله ﷺ فيحتاج به كما يحتاج بالقرآن، لأنه ﷺ لا ينطق عن الهوى - ويجري فيه ما يجري في القرآن من المباحث اللغوية [والفقهية] فإنها إنما تتصرف في الأقوال. ولولا الحديث لم تنعم هذه الأمة بإدراك فصاحة النبي وبلاغته، ودقة تعبيره. ولولا الحديث لم تنعم

الأمة بسعة المعاني والمفاهيم . ولولا الحديث كذلك لم تنعم الأمة بالفقه والفهم والتميز .

والحديث يكون مسندا ومتصلا ، أو مرفوعا ، أو موقوفا ، أو مرسلا ، وغيره بحسب الرواية والسند . ويكون صحيحا ، أو حسنا ، أو ضعيفا ، بحسب طبيعة الراوي وميزته . ويكون شاذا ، أو غريبا ، أو منكرا ، بحسب المعنى والمحتوى والمضمون .

تعريف السنن العملية والسلوكية : فهي :

[ما كان منسوباً إلى النبي ﷺ من فعل أو صفة أو تقرير بترجمة حية عن صحابي ، ويسمى «سنة» أي سنة عملية أو سلوكية أو وصفية . أي أن الفعل أو السلوك أو الصفة أو الموقف للرسول واللفظ للصحابي] . وهي المشار في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب] والسنة العملية أو السلوكية أو الوصفية ، سنن تقتدي بها وهي نوعان : ما يكون واجب الاقتداء ، وهي سنن القربات والسنن التعبدية . ونوع لسنا ملزمين بتطبيقها إلا تطوعا ، وهي ما تكون من جنس العادات الدنيوية . ولذلك يقول علماء الأصول : « وأما أفعاله ﷺ فتقسم إلى قسمين :

- قربات

- وعادات .

فإن كان من العادات كالأكل والشرب واللباس ، والقيام ، والقعود ، فهو دليل على الجواز . وإتباعه ﷺ في كيفية ذلك وصفته حسن . وإن كان من القربات ، فهو ثلاث أوجه :

- إن كان بيانا لغيره ، فحكمه حكم المبيّن . فإن بين واجبا فهو واجب ، وإن

بين مندوبا، فهو مندوب.

- وإن كان امتثالا لأمر، فحكمه حكم ذلك الأمر.

- وإن يفعله ابتداء من غير سبب، فاختلف فيه.

وهذه الدرجات للسنن العملية يجب على العلماء بيانها للناس، وعدم جعل السنن كلها في كيس واحد. وهذا التقسيم الذي في السنن العملية لا توجد في السنن القولية. وهذا ما جعل بعض العلماء يرون من ترك سنة عملية واحدة من سنن العادات متهما بالكفر جهلا بهذا التقسيم العلمي السنّي.

تعريف الأثر:

[ما كان حجة للصحابيّ وبيانا مؤصّلا]. ويسمى في اصطلاح المحدثين أو علماء الأصول ب : (الأثر). أي المعنى منسوب إلى الرسول، والكلام للصحابيّ، ولذلك يقال بأنه مرفوع معنى لا لفظا، لأنه من فهم الصحابي. والأثر قريب من التقرير وليس تقريراً. لأن التقرير يدخل في السنن القولية أحيانا، وأحيانا أخرى يدخل في السنن العملية، إذا كان الأمر المقرر به عملا من الأعمال. بل التقرير أقوى حجية من الأثر، لأن التقرير اجتهد صحابي مصدّق من الرسول. بينما الأثر اجتهد صحابي غير مصدّق من الرسول. لذلك فقد صدق الشوكاني لما قال في أثر كريب : بأنه اجتهد لابن عباس. ويمكن القول أنه فتوى له. وعلماء الأصول والمحدثين قالوا:

• الخبر ما كان عن رسول الله ﷺ.

• والأثر ما كان عن الصحابي. وعزا ابن الصلاح التسمية إلى الخراسانيين.

وقد يقول بعض القراء الأثر ويقصد به الخبر. وقد جمع بعض الأصوليين الآثار في كتب خاصة، مثل كتابي : السنن والآثار للبيهقي والطحاوي.

إذن بالاختصار : فالسنة لفظ عام وشامل لكل ما ينسب إلى رسول الله ﷺ وهو صحيح النسبة إليه ، ويكون الحديث جزءاً من أجزائها. ولكن الحديث أخص منها وأكثر أقسامها تميزاً هي :

- السنة القولية. ويدعي الحديث . وتشمل جميع أقواله ﷺ أمراً ونهياً.

- والسنة العملية والسلوكية . وتشمل : السلوك الفعلي للنبي ، والصفات والأخلاق والتقارير العملية، وما يدخل في مضمونها.

- والآثار. ويدخل فيها كل ما ينسب إلى النبي من المعاني (قولية كانت أو فعلية) من الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين. وليس الأثر في قوة الحديث أو السنن العملية والسلوكية. بل حجة إذا فقدنا الحديث والسنن العملية والسلوكية.

- و الآثار تسمى حديثاً لغة ومجازاً لا شرعاً واصطلاحاً. وعندما نطلق عليها لفظ الحديث نقصد أنها حديث للراوي لا لرسول الله . بل ينسب المعنى إلى رسول الله ﷺ. لذلك يقال بأن الآثار مرفوعة معناها لفظاً. وأما إذا فقدنا حديث رسول الله ﷺ، ونعرف السنة العملية، يمكننا الاعتماد على الأثر.

درجات السنن وقوة دلالاتها

وكل ما ينسب إلى رسول الله يدعى عموماً «سنة» والسنة على ثلاث درجات.

الدرجة الأولى : (الحديث) وهو أقوى درجات السنن كلها في الدلالة وفي الاستدلال، وأولاهم بالأخذ والعمل به، كما أسلفنا آنفاً. وهو مقدم على غيره .

وألفاظ الحديث هي :

- قال رسول الله ﷺ : (كل ما يأتي بعده حديث).

- عن رسول الله ﷺ : (كل ما يأتي بعده حديث).

- عن النبي ﷺ قال : (كل ما يأتي بعده حديث) .
 - سمعت رسول الله ﷺ يقول : (كل ما يأتي بعده حديث).
 - حدثني أو حدثنا رسول الله ﷺ فقال : (كل ما يأتي بعده حديث) .
 - أخبرني أو أخبرنا رسول الله ﷺ فقال : (كل ما يأتي بعده حديث) .
 - أو صاني أو أو صانا رسول الله ﷺ فقال : (كل ما يأتي بعده حديث).
 - ألا أخبركم ، أو ألا أنبئكم بكذا : (كل ما يأتي بعده حديث).
- مثال الحديث : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» (متفق عليه).
- الدرجة الثانية : (السنن العملية والسلوكية):

وتأتي السنة العملية بعد الحديث في الاستدلال ووجوب الأخذ بها، وعند تعارضهما، كما يقول علماء الأصول، فالعمل لحديثه لا لسنته الفعلية، إلا الإمام مالك الذي يرى العمل بسنته الفعلية أولى، وأما عند عدم التعارض فالأخذ بهما معا هو الصواب (الحديث هو قول يخاطب به الرسول ﷺ أمرا أو ناهيا أو مبينا، وهو واجب الاتباع بإجماع، أما عمل الرسول ﷺ فبعضه خاص به وأمره غير مكلفه بإتيانه لخصوصيته النبوية (بشر يوحى إلي) أي أنه بشر تميز بالوحي .

والفاظ السنة العملية، هي :

- نهى أو نهانا رسول الله عن كذا : (ما يذكر بعده سنة عملية أو سلوكية).
- كان رسول الله يأمرنا أو ينهانا عن كذا: (بعده سنة عملية أو سلوكية أو سلوكية).
- كان رسول الله يأكل أو يشرب أو يفعل: (بعده سنة عملية أو سلوكية).

- كان من هديه ﷺ كذا : (بعده سنة عملية أو سلوكية).

- كان إذا رأى كذا فعل كذا وكذا (بعده سنة عملية أو سلوكية).

- كان إذا خاطب الناس فعل كذا أو كذا (بعده سنة عملية أو سلوكية).

- كان يحب، أو يكره كذا : (بعده سنة عملية أو سلوكية).

ومثال السنة العملية والسلوكية: عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى نفهم عنه ، وإذا أتى على قومٍ فسلم عليهم، سلم عليهم ثلاثاً (البخاري).

ولا يقال هذا حديث رسول الله ﷺ، بل يقال كان من سنته العملية ﷺ في الخطابة وفي التسليم.

الدرجة الثالثة (الأثر) يأتي في الدرجة الثالثة في الاستدلال بعد السنة العملية. وإذا تعارض الأثر مع السنة العملية أو الحديث، فلا اعتبار لهذا الأثر ولا قيمة له شرعاً.

وألفاظ الأثر وصيغته، هي :

- عن فلان قال دون ذكر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : (ما يذكر بعده أثر أي ليس بحديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم).

- فعلت، أو فعلنا مع رسول الله كذا : (ما يذكر بعده أثر أي ليس بحديث الرسول).

- أو بلفظ كنا (نقول كذا) أو نفعل كذا في عهد النبي دون تدخل الرسول بنعم . أو لا : (وكل ما يذكر بعده أثر أي بحديث الرسول).

- أو أن يختم الصحابي كلامه (هكذا سمعنا) وكل ما يذكر بعده أثر ، وليس بحديث للرسول.

- أو أن يختم الصحابي: كلامه بقوله: هكذا أمرنا رسول الله ، أو هكذا أمرنا :
(وكل ما يذكر بعده أثر، وليس بحديث الرسول).

أمثلة للأثر:

مثال ١ : عن أبي الوليد عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننزع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله تعالى فيه برهان، وعلى أن نقول الحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» (متفق عليه)

مثال ٢ : وعن أنس قال : «كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل المغرب، فقيل : أكان رسول الله عليه وسلم صلاهما ؟ قال : كان يرانا نصليهما فلم يأمرنا ولم ينهنا» (مسلم)

مثال ٣ : وعن حذيفة ، قال : أتى الله بعبد من عباده، أتاه الله مالا، فقال له : ماذا عملت في الدنيا ؟ - ولا يكتُمون الله حديثا - قال : يا رب أتيتني مالك، فكنت أبايع الناس، وكان من خلقي الجواز، فكنت أتيسر على الموسر، وأنظر المعسر، فقال تعالى : أنا أحق منك، تجاوزوا عن عبدي ؟ فقال عقبه بن عامر وأبو مسعود الأنصاري رضي الله عنهما هكذا سمعنا من في رسول الله ﷺ. (رواه مسلم)

مثال ٤ : عن أبي البخري قال : خرجنا للعمرة فلما نزلنا ببطن نخلة قال : تراءينا الهلال. فقال بعض القوم : هو ابن ثلاث . وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين. قال : فلقينا ابن عباس، فقلنا : إنا رأينا الهلال. فقال بعض القوم هو ابن ثلاث. وقال بعض القوم : هو ابن ليلتين. فقال : أي ليلة رأيتموه ؟ قال : فقلنا ليلة كذا وكذا. فقال : إن رسول الله ﷺ، قال : إن الله مدّه للرؤية. فهو لليلة رأيتموه» (مسلم رقم / ١٠٨٨)

مثال ٥ : عن كريب أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام. قال :
 فقدمت الشام، فقضيت حاجتها، واستهل عليّ رمضان وأنا بالشام. فرأيت الهلال
 ليلة الجمعة. ثم قدمت المدينة في آخر الشهر يعني رمضان، فسألني ابن عباس رضي الله عنه
 . ثم ذكر الهلال. فقال: متى رأيتم الهلال ؟ فقلت : رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت
 رأيته ؟ فقلت : نعم. ورآه الناس وصاموا. وصام معاوية. فقال : لكنّا رأيناه ليلة
 السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. فقلت : أو لا تكتفي برؤية
 معاوية وصيامه ؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ «مسلم» .

وقبل ختم هذه الفقرة من الفائدة ذكر ما يلي :

أولاً : أن كتب السنن، سواء الصحاح منها، أو السنن، أو المساند، أو
 المستدركات، كل هذه الأنواع يضم في طيها وفي داخلها : الأحاديث، والسنن
 العملية أو السلوكية، والآثار. بل ويضم على أقوال الصحابة والتابعين، وأقوال
 مشاهير علماء المسلمين الأوائل

ثانياً : أن هذه الأقسام ليست متساوية في الدرجة والدلالة ووجوب الأخذ بها.
 فنقدم الحديث ثم السنن العملية ثم الآثار. ثم أقوال الصحابة ثم أقوال التابعين ثم
 أقوال الفقهاء ..

ثالثاً : أن من العلم والتمييز تسمية الأشياء بأسمائها. لا أن نظن كل قول بدأ
 من (عن فلان) نقول إن الذي بعده حديث رسول الله ﷺ.

رابعاً : إن عدم معرفة هذه الدرجات يجعل العالم يضع الحكم في غير موضعه،
 ويؤخر ما يجب أن يقدم

تبويب الفقهاء اجتهادات لا مسلمات

إن دور الفقهاء والعلماء هو استخراج وتوضيح المعاني والمفاهيم الدقيقة
 من النصوص الشرعية. وهو ما يعرف بالاجتهاد.

والاجتهاد هو: «استفراغ الوسع في النظر في الأحكام الشرعية. وهو واجب على الكفاية». وغاية المجتهد وراء هذا الجهد مساعدة الناس والخروج بهم من المشكلة والحيرة في الفهم، أو في التطبيق. والاجتهادات أحيانا تكون لظروف خاصة. ولزمان معين. ونحتاج إلى جهود العلماء واجتهاداتهم في الأمور الصعبة والخفية التي لا يعلمها كثير من الناس، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَتَمَعَّمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

وقد يظن غير متخصص وغير فقيه، أو مقلد بغير فهم:

- أن نصا واحدا لا يحمل في طيه إلا معنى واحد فقط لا غير !..

- وأن العناوين والتبويب للنصوص أمور قطعية لا يجوز النظر فيها ! ولا يجوز تعديلها أو تغييرها أو الزيادة عليها، لأنها أمور مقدسة !

إن اعتقاد مثل هذا الاعتقاد هو عين الغلط والضعف وفقد البصيرة. إن النصوص الشرعية تحمل أكثر من معنى. وأن العناوين اجتهادات بشرية، وفهم خاص للكاتب أو المؤلف. لذلك فإن الشعار الذي رفعه الإمام الجليل (مسلم) في صحيحه على هذا الأثر: «باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد لا يثبت حكمه لما بعد عنهم».

ولن يغيب عن نباهة المتأمل أن هذا فهم خاص للإمام، وليس أمرا قطعيا كما يتوهم البعض، أو جلّ الناس، أو القراء، ويعتقدون أن هذا أمر مسلم به، لأنه كلام الرسول ﷺ.

ومن حق كل كاتب أن يعنون ويؤب بحسب أجلى معنى يظهر له من النص. وقد يأتي الآخر، ويرى معنى آخر غير هذا المعنى. وهو محق. وعلى سبيل المثال.

فالحديث المتفق عليه : الذي رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ، قال : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة، وغلقت أبواب النار، وصفدت الشياطين ». هذا الحديث أخرجه البخاري في باب : « هل يقال رمضان، أو شهر رمضان، ومن رأى كَلَّهُ واسعا » وأخرجه مسلم في باب : « فضل شهر رمضان ». النص واحد، ولكن كل واحد من الإمامين اختار أظهر معنى له، فيما بدا له من النص. وهنا يمكن القول: بأن العنوان الذي رفعه الإمام مسلم لهذا الحديث وتبعه في ذلك من تبعه من رواة الحديث بعده، ما هو إلا فهم الإمام مسلم فقط لا غير. والمشاكل التي تأتي الناس من أقوال الفقهاء والعلماء تأتي من ناحيتين:

الناحية الأولى : (باعتبار اجتهادات فقيه مسلمة فقهية صالحة لكل زمان ومكان). وهذا غلو في غير معصوم، وصاحب هذا الاعتقاد دائما تمرّ به الأيام، وهو لا يشعر. وعلى سبيل المثال: فقول الشافعية: إن حدود المطلاع أربعة وعشرون (٢٤) فرسخا. والفرسخ يساوي ٥٥٤٤ مترا. وعلى هذا الرأي على بعد كل ١٣٣ كلم، يجوز أن يختلف المسلمون في الصوم والإفطار في هذا الزمان، وهل هذا الرأي يمكن أن يكون مقبولا أمام الإنسان العاقل في وقتنا المعاصر، عصر ثورة الاتصالات والمعلومات ! هل هذا يمكن أن يكون مقبولا عقلا وشرعا؟. مع أن هذه النظرية يمكن أن تكون صالحة حتى نهاية القرن الثامن عشر مسيحي لأن من ينحو هذا النحو إلى الآن فلا ينكر أن توجد في دولة مثل الجماهيرية العظمى عيدان أو ثلاث أعياد. لأن من الحدود الشرقية لليبيا إلى حدودها الغربية نقول فيها أربعة مطالع على الأقل. إذن فالمسلم الذي في حدود المطالع، يمكن أن ينظر إلى أخيه المسلم وهو صائم، والثاني يأكل ويشرب لأنهما ليسا في مطلع واحد. وهل يقول هذا إنسان عاقل في هذا العصر؟ وهل يقبل هذا مسلم يعرف دينه ويهتم به في هذا الوقت بالذات ؟

إذن ما هو الموقف الصحيح ؟

الموقف الصحيح هو أن يقول المسلم : إن هذا الرأي كان صحيحا لما لم توجد وسائل الإعلام ووسائل الاتصال، لما كان الإنسان يعيش في زمن انقطاع المعلومات.

الناحية الثانية : (برؤية اجتهاداتهم المتعلقة بحل مشكلة ما بأنها مغالطات وأخطاء). لأن ما يصلح اليوم لم يكن يصلح بالأمس ، لأن ما يصلح في عصر الفضائيات ، وشبكة المعلومات ، وغيرها ، لا يمكن بحال من الأحوال أن يصلح لأهل القرون الوسطى ، أو حتى لأهل القرن الذي مضى .

الموقف الصحيح :

هو أن كلام بعض الفقهاء في المطالع كان مقبولا بالأمس ، ولكن لم يعد له مكان أو وجود في وقتنا المعاصر ، لا عقلا ولا شرعا ! ، والذي يريد أن يجعل هذه الاجتهادات كأساس للعمل اليوم ، هو الذي يجعلها أخطاء ومغالطات لمرور زمنها وظروفها. ولأن المعلومات المتعلقة بالفلك كان عرضها وشرحها للناس نوعا من الفتنة ، في الأيام الأولى من الدعوة الإسلامية ، لعدم معرفة الناس بالعلوم الفلكية ، وبذلك يكون الحديث عنه نوعا من الحديث عن شيء لا يمكن شرحه إلا بالمحسوسات ، وبعلم الفلك الذي لم يكن معروفا في ذلك الوقت . لذلك فالنصوص الشرعية لم تحدد المطالع . وإنما أعطت قاعدة ثابتة يمكن لكل الناس الاعتماد عليها، وهي: « لا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه (مسلم وغيره).

الفرق بين السنة والشريعة والفقہ

في الدين أمور مختلفة ومتباينة، ويجب أن نسمي كل شيء باسمه. حتى لا يختلط الحابل بالنابل. ووضع في غير موضعه كثيرا ما يحدث الضجة والمشكلة في الأمة. ويدعو إلى خلاف لا طائل منه ولا فائدة فيه. فيكذب بعضنا بعضا،

ويتحامل بضعنا على بعض جهلا بالحقيقة. ومن هذه الأمور التي يجب أن تكون واضحة في بصائر الناس ، هذه المصطلحات الثلاثة:

* السنة: مرادفة للفظ (الهدي). وهي: [مجموعة أقوال النبي ﷺ وأفعاله وسلوكياته وصفاته وأخلاقه وتقاريره، فيما كان قبل وفاته ﷺ]. وهذا ما يعرف بالسنة في عرف الأصوليين والمحدثين. وأما الفهم والاستنباط والاجتهاد والرأي، فلا يدخل في عرف السنة. بل يدخل في عرف الشريعة. لأن السنة أخص من الشريعة ومن الفقه.

* الشريعة: فالشريعة أو الشرعة، فهي: [ما سنّ الله تعالى من الدين وأمر به كالصوم والصلاة والحج والزكاة وسائر أعمال البر. ويدخل في عمومها الأصول والفروع، وجميع المقاصد الشرعية، والمعاني الظاهرة والخفية، والاستنباط والقياس والاجتهاد والرأي: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وقوله تعالى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾. وما سميت الشريعة بذلك إلا لسعتها. ولا يشترط في الشرع أن يكون قد طبقه رسول الله ﷺ عملياً، بل كل ما أشار إليه القرآن أو السنة إذا ما قام به العبد، أو فعله، فقد فعل شرعاً وشيئاً جائزاً. سواء من الواجبات أو الفروع أو الفضائل أو العلوم أو الفنون، فكلها داخلية تحت الشرع. لأن الشرع أوسع من السنة. فالسنن كلها داخلية تحت مضمون الشرع، وليس العكس (أي ليس كل ما في الشرع يمكن أن يدعى سنناً. وكل مضامين القرآن والحديث ومعانيهما الظاهرة والخفية، يدخل تحت مضمون (الشريعة). سواء كان الدخول دخولاً أولياً، مثل السنن الماضية الثابتة. أو كان الدخول دخولاً إضافياً (معنوياً)، مثل الاستنباط والقياس والاجتهاد والرأي. لذلك نقول: هذا شيء معروف شرعاً. وهذا أمر مقبول شرعاً. وهذا يجوز أو لا يجوز شرعاً لكون الشريعة واسعة. وكل ما يدخل في عموم القرآن والسنة، فهو من شرع الله ومن دين المسلمين إلى يوم القيامة. وهو لا يدخل في

جملة ما ليس من الدين ، وإنما يدخل في جملة ما هو منه ، وفي جملة ما عليه أمر الله ورسوله . كما في قوله ﷺ : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » (البخاري ومسلم وابن ماجه) ، وقوله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » (مسلم).

❖ الفقه: فهو من الفقه والفهم، ومن كل ما يستخرج من القرآن والحديث من المعاني الظاهرة والخفية.

وفي الاصطلاح: [علم يتناول دقائق القرآن والحديث، بقصد الفهم واستخراج الأحكام لما يعين المسلم من حل مشاكل دينه (العبادات)، ودنياه (المعاملات)]. وبذلك فهو مرادف للفظ (الشرعية). ومن يقوم به فهو الفقيه، أو الفقهاء بالجمع. وكما يدعى علم الفقه [بـ علم الفروع]. والفقه مرادف للشرعية في سعتها وفي معناها. لذلك فالأولى أن نقول: المذاهب الفقهية الشرعية ، لا أن نقول: المذاهب الفقهية السنية. لأن الفقه ليس مشروطاً فيه أن لا يخرج من السنة المألوفة، إذن لا يسمى فقها بل يدعى سنة فقط . وهذه التفاصيل يعرفها من يعرفها من المختصين في هذا الميدان. والفقه لا يتعلم ولا يورث ، بل موهبة من الله تعالى. وكم من عالم غير فقيه ، كما قال ﷺ : « رب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من أفقه منه ؟ » (الترمذي) . ولو كان الفقه علماً لما كان الإنسان أفقه من معلمه . ولذلك رد الإمام علي عليه السلام ، هل خصكم رسول الله ﷺ بشيء من العلم دون بقية الصحابة؟ فقال: لا ، والذي فلق الحبة ، وبرأ النسمة ، إلا فهما يؤتيه الله عبداً في كتابه . وما في هذه الصحيفة ، وكان فيها العقل ، وهو الديات وفكاك الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر » (تفسير ابن القيم ص: ٤١). وفي كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، رضي الله عنهما : « والفهم فيما أدلى إليك » (المصدر السابق/ ٤١) . وقال ابن القيم : « الفهم نعمة من الله على عبده ، ونور يقذفه في قلبه

، ويدرك ما لا يدرك غيره ولا يعرفه ، مع استوائهما في حفظه ، وفهم أصل معناه . والفهم عن الله ورسوله عنوان الصديقية، ومنشور الولاية النبوية، وفيه تفاوت مراتب العلماء، حتى يعدّ ألف بواحد...» (المصدر السابق / ٤١). والعلم الذي يأخذه الناس من العلماء، توجيهات وهدايات في الطريق، وعوامل مساعدة فقط لا غير. لذلك نجد أن العباقرة والأذكياء والمشهورون في العلم ما يستفيدونه من المعلم المباشر لا يزيد عن عشرين في المائة من أصل علومهم. والباقي كله نتيجة الجهد وتوفيق الله تعالى وموهبته. وجميع العلوم الشرعية موجودة في القرآن وفي الحديث، علم ذلك من علم، وجهل من جهل. ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]. وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَضَلْتُهُ نَفْصِيلًا﴾ [الإسراء: ١٢]. ولكن سوء فهم بعض المسلمين أدى إلى ما أدى من سوء التفاهم بينهم. كما يشير إلى هذا الواقع المؤلم العلامة الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق في كتابه: السلفيون والأئمة الأربعة ص: (٢١ - ٢٢) تحت عنوان: [الثابت والمتغير في الدين] يقول: «أصاب المسلمين ضرر عظيم من فهم بعضهم الخاطي، لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. هذه الآية من القرآن وما يشهد لمعناها من الحديث، كقوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» وحكموا على كل إضافة في الدين بالبطلان والرد. وبذلك عطلوا بابا من أعظم أبواب الإسلام، وهو باب الاجتهاد التطبيقي، ووقفوا جامدين أمام مشكلات التطبيق وتغير الأحوال. وقام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى زعموا أن كل قول في الدين صدر عن إمام أو عالم، فهو حق لأنه من الدين، وقد يكون مسندا إلى الدليل، وبذلك أصبح الدين عند أولئك واسع سعة كل الفتاوى والآراء والأقوال التي صدرت عن مجتهدين. ووسع هؤلاء الاجتهاد أيضا حتى شمل العقائد والعبادات والأخلاق، وبذلك صار الدين عند هؤلاء مسخا مشوها لا تناسق فيه بأي وجه من الوجوه، بل في قضية رأيان وثلاثة، وعند هؤلاء كل هذه

الأقوال صواب يجوز للمسلم أن يعمل بها. وبين الفئة الأولى التي وقفت عند النصوص فقط بلا فهم ولا وعي لمتطلبات تطبيقها. والتي جعلت أبواب الدين كلها باباً واحداً لا يجوز الزيادة فيه والاجتهاد. وبين الفئة الثانية التي جعلت كل رأي صدر عن عالم ما، يجوز العمل به. أقول: بين هاتين الفئتين قامت المعارك الكلامية والمناقشات، واستخدمت الآيات والأحاديث وأولت تأويلاً بعيداً، وشغل المسلمون وما زالوا منشغلين.. وقد غاب عن هؤلاء وهؤلاء بعض القواعد والموازين التي تضع الحق في نصابه. وهذه القواعد تتلخص في وجوب التفريق بين الثابت والمتغير من أمور الدين .

إن مصدر مثل هذه الأخطاء الكثيرة في الأمة هو عدم التمييز بين السنة والشرعية والفقه. وأن الشريعة والفقه هما أوسع من السنة. وأنا يجب أن نسمي الأشياء بأسمائها. وأن كل ما في نصوص الكتاب والحديث من المعاني من الأمور المقبولة والصحيحة شرعاً، حتى وإن لم يطبقها رسول في حياته عملياً.

وأي خطأ أكبر من أن يقول المرء: الدين في جانب، والعلم في جانب آخر. وأن العلم لا يعين الدين، بل يعاديه ويخالفه. وأنه لا يجوز الجمع بين الظواهر الطبيعية وبين الدلالات العلمية، لمعرفة ظروف الحياة المصاحبة للعبادات الشرعية. مع بقاء العبادات نفسها هي هي فالظروف والوسائل هي التي تتغير، ولكن العبادات تبقى كما كانت هي لا تتغير. فنفي إعمال وسائل العلم الحديثة كالمراسد الجوية، والحسابات الفلكية..، كل ذلك يعود إلى عدم إعمال نصوص الشرع وإلى تعطيل الشريعة والفقه والاجتهاد. وحصر الأمور بتطبيقات قديمة لها علاقة بظروف الحياة الشاقة والصعبة وإلى نقص التقدم في العلم والمعرفة.

ثالثاً : الموقف الصوفي من مبحث العلم والدين والتقدم ، (تجاوز العقل أم إلغاء العقل؟)

للإجابة على هذا السؤال أنقل حوار مع المسلم الفرنسي المتصوف (إريك يونس جوفروا). أستاذ الحضارة الإسلامية بجامعة ستراسبورج الفرنسية، هو واحد من أعلام الفكر الإسلامي الفرنسي، ومن رواد حركة التجديد الفكري في البلد، بما أسس لتيار يمثل التعددية الثقافية ويقبل الإسلام كجزء مكون من التركيبة الحضارية للدولة الوطنية الفرنسية. وهو كفرنسي مسلم صوفي يقدم لنموذج على درجة من الدلالة عن إمكانية تطبيق الإسلام في كل زمان ومكان وصلاحيته لكافة البشر، خاصة وأنه اختار طريقه للإسلام وفق قناعة عقلانية وروحية لدنية يسميها الفطرة التي فطر الإنسان عليها.

لا توجد في الإسلام سلطة عليا تعرف العقيدة وتحدد تفسيرها بطريقة نهائية، وفي هذا الحوار تناول معه المحاور مفهومه للعقل والكشف والمصالحة الممكنة بين العلم والدين في سياق المبحث المعرفي الإسلامي المعاصر.

في القرن التاسع عشر شكل العقل حجر الزاوية لنموذج المعرفة العلمية الغربية، كما كانت العلمية إحدى نقاط الذروة لما سمي بالعقلانية. والتي كانت ترى أن البشر والعالم والطبيعة ليست، في نهاية المطاف، إلا حقائق مادية بحتة، بما يجعل منها أشياء قابلة للفهم العلمي التام. لقد تخلى البحث العلمي اليوم، عن هذا المفهوم الاختزالي؛ وصار الكثير من الباحثين؛ مثل الفيزيائي برنارد ديسباني أتيبنون، أو عالم فيزياء الفلك الفرنسي المسلم عبد الحق برينو كيدر دوني، يتبنون بالأحرى التمييز بين الحقيقة الظاهرية (التي يمكن أن تفهم بواسطة العقلانية المنطقية للعلم) والحقيقة المستورة (التي تخرج عن نطاق العقلانية تماماً). فكيف طُرِحَت مسألة استخدام العقل في سياق الفكر الإسلامي في القرون الوسطى، وما هي مقاربات الحساسيات الصوفية بشكل خاص في هذا الشأن؟

إيريك يونس جوفروا: غالباً ما أكد المسلمون الصوفيون على عجز العقل البشري، فهم يسعدون بذكر أن المصطلح العربي (عقل) يعني اصطلاحاً القيد والربط. (غقل البعير أي ربطه)، وكان أحد مشايخ الشام في القرن السادس عشر قد كتب متلاعبا بالكلمات (إن الفقهاء معقولون بعقولهم) أي مربوطون بعقولهم. بالنسبة للمتصوفة، لا يتعلق الأمر برفض أداة العقل هذه تماماً، ولكن بحصرها في مكانة نسبية ومحدودة وذلك مقارنة بهذا المطلق الذي يتخذ المسلم من الوصول إلى أنواره هدفاً له. وهم بذلك، يتميزون عن أهل الظاهر، ويلومونهم على تحديد نطاق مصطلح (العلم) بالمجالين التقليديين: (المعقول) (ناتج التفكير المنطقي) و(المنقول) (المدونة المتوارثة جيلاً بعد جيل). ويشدد الصوفية، بشكل خاص، على كون المعرفة التي يعتمدها أهل المتكلمين تعتمد بالأساس على رؤية بشرية، بل مغرقة في البشرية، ويمثل علم الكلام العقلاني عندهم مجرد معرفة تستند إلى الظن وهو نقيض اليقين الذي يتيح التأمل. إن لغز الوحداية الإلهية بالنسبة للصوفية لا يوصف. فليس من مقدرة الإنسان الحديث عن الذات الإلهية لأنّ التصور الذي يحمله عنها دون الواقع بالضرورة. وقد ذم المتصوف الشاذلي (علي وفاء) (دفين سفح جبل المقطم بمصر المحروسة)، الفقهاء بالعبارات التالية: (أيها الفقيه، إنك بالمعقول غافل عن الحقيقة، ولا تنجو من المعنى الظاهر للمنقول). وقد طوّر متصوفة المدرسة البغدادية منذ القرن الثالث الهجري - التاسع الميلادي، التوحيد الصوفي، الذي سماه الجنيد (توحيد الصفوة الروحية). والذي أسس لتيار بديل عن البحث الكلامي، لأن مداه ملهم له: إن عقيدة الوحدة الإلهية، أو التوحيد الظاهري، تستحيل مع المسار التلقيني إلى تحقق فعلي لهذه الوحداية. ألم يؤكد الشيخ الدمشقي تلميذ ابن عربي، القطب عبد الغني النابلسي على استحالة معرفة الوجود، بمعنى الله، بالاعتماد على النظر وحده؟ من وجهة النظر هذه، فإن الصوفيين ينتمون إلى المنظومة السنية، التي ترفض الفلسفة

الإغريقية، لأنها تعطي الأفضلية للعقل على الوحي: ويتفق أهل الظاهر وأهل الباطن من السنة على هذه النقطة. إن مدرسة الاعتزال التي أنكرت كرامات الأولياء بسبب فرضياتها المنطقية، هي أيضا مستهدفة. فأبو الحسن الشاذلي عندما يؤكد أن أهل الجدل - (هؤلاء المغرمون بالاستدلال والمجادلة) - يمثلون أشد المعارضين للمتصوفة وللولاية، إنما يقصد علماء الكلام، وبالتحديد المعتزلة. كما أكد الصوفيون أن بعض المسائل الكلامية لا يمكن حلها إلا عن طريق الكشف الروحي كنسبة الفعل الإنساني إلى الله أو إلى الإنسان (كسب الأفعال). كما نجد أمثلة عديدة أخرى في المصادر عن أجوبة حول مسائل كلامية بواسطة الإلهام وليس الاستدلال.

ما يطرحه هذا التيار الصوفي في الإسلام، هو إذن تجاوز العقل لا إلغاؤه؟.

إيريك يونس جوفروا: إن مبحث ما وراء العقل، الذي يقول به المتصوفة هو آلية عميقة تساعد الفقهاء أنفسهم في توسيع نطاق رؤيتهم المحدودة في إطار نمط تفكير تحكمه الحسابية الصارمة. (فمن ظن أن الكشف موقوف على الأدلة المُحررة، فقد ضيق رحمة الله الواسعة). كما أكد الغزالي. بحيث نستنتج أن تجاوز العقل الاستدلالي هو جزء من المناهج التي اعتاد المتصوفة على اعتمادها. وبالنسبة لعماد الدين الواسطي تلميذ ابن تيمية فإن هذا التجاوز يمثل مقدمة ضرورية لكل طريقة في التلمذ. ويقدم المتصوفة لمعارفهم، وهي أبعد من أن تكون علما تجريبيا، على أنها علم باطني تلقيني له قواعده وطرقه. غير أننا نحتاج للخوض في هذا المعنى لتحديد مصطلح (العلم) الذي يتبناه علماء الظاهر. فالمتصوفة يميزون بين العلم الكسبي، الذي يطلق عليه إلى الآن (العلم النظري)، والعلم الوهبي. حيث يتخذ ابن خلدون على سبيل المثال، هاذين النمطين من فهم العالم معيارا أساسيا في مقارنته للصوفية. فالمتصوفة - كما يقول - هم ورثة الخضر؛ والدخول إلى علوم التصوف (العلم اللدني والعلم الروحي) يمر عبر

كشف المعاني وعبر الإلهام. ولا يفعل ابن خلدون هنا أكثر من تقديم النظرية العامة للتصوّف، لكن وجبت الإشارة إلى أنه يأتي بعنصر مميز تبناه فيما بعد العديد من المؤلفين ممن جاءوا بعده. ذلك أنه أقرّ بالكشف الذي حصل عليه المتصوفة الأوائل، وهي منّة ظرفية ناتجة عن عقيدة صافية (استقامة)، ولكنه اعتبر المجهود المنهجي لمدرسة «وحدة الوجود» لابن عربي غير شرعي، ذلك المجهود الرامي لـ «كشف الحجاب» من أجل الوصول إلى الحقائق الإلهية. وبوضعه الكشف الكامل الصفاء والتلقائية في مقابل «مجاهدات الكشف أو المكاشفة»، فإن مؤلف «شفاء السائل» يوظف النظرية السهلة حول استقامة المتصوفة القدامى في مقابل شرود «المحدثين»، كابن عربي ونظرائه.

وكيف يتم تحقيق هذا الوعي إذا ما توقف دور العقل؟

إيريك يونس جيوفروا: إن الطرائق المختلفة المتجاوزة للعقل لدى المتصوفة - كشف، إلهام، يقين - ظلت نظرية بالنسبة لنا إلى الآن. دعونا نتحدث الآن باختصار عن وجهين من وجوه التصوف الإسلامي، كان «مبحث تجاوز العقل» في سياقهما مفتاحاً للوعي اللدني:

الأول هو الشيخ الأمي، والذي يشتق اسمه من كلمة (الأم)، وهو يُنسب إلى ما يُولد عليه أي على ما وَلَدَتْهُ أُمُّهُ عليه. وحالة الطفولة التي تميّزه تأتي بذاتها من بقاءه على الفطرة، بمعنى (ما فَطَّرَ الله عليه الخلق من المعرفة به) كما يقول ابن منظور في (لسان العرب). فحالة الطفولة هذه تتيح للأمّي علماً لا يصل إليه المتعلمون، أو على الأقل هؤلاء الذين لا يستطيعون فكاًكا من علمهم المكتسب. ويتجسد النموذج الأمثل لذلك في النبي الأمي: «المُتَقَبِّلُ الْبَكْرُ لِلْوَحْيِ» الذي، وإن لم يكن قد أخذ الكتابة بحسب الاصطلاح والتعلم من الناس، فقد تعلّمها بفضل من «الفتح الرباني» الذي وهب له. ونحن هنا نعيد استعمال مصطلحات الوليّ

المغربي الكبير عبد العزيز الدباغ، كما رواها عنه مريده أحمد بن مبارك في كتابه الشهير (الإبريز).

ف «المتمتع بعلم فطري» قد لا يجيد بالفعل القراءة والكتابة، ولكنه قبل كل شيء صاحب (قلب لم يدنسه النظر الفكري) وهو لذلك مهياً لتلقي الكشف الروحي الذي نتحدث عنه. وإذا كان الشيخ الأمي يجهل أحيانا المواضع البشرية في مادة الكتابة، فلأنه يعبّ مباشرة من مصدر الكتابة: اللوح المحفوظ الذي كتب فيه الله منذ الأزل مصير خلقه جميعاً، والذي يدعى لهذه الغاية أم «الكتاب». فالبسطامي يؤكد أنه هو هذا اللوح، كما أن علي الخواص، بما هو نموذج للشيخ الأمي في مصر عصر المماليك، يستمد إلهاماته من نفس هذا اللوح.

وأن يكون الزاهد الأمي جاهلاً تماماً، أو أن يكتب تحت وقع الإلهام، فإن بريق تعبيره نادراً ما ينصهر ضمن القواعد الاعتيادية للغة البشرية. فلغته المكتوبة والمنطوقة غالباً ما تكون مبهمة عند أهل الدنيا، سواء في محتواها أو في صياغتها. ويظهر علماء الظاهر دهشتهم أمام هذه الظواهر، ولكن تبرّمهم الواضح لا يخفي الانبهار الذي يتركه هؤلاء الأميين عليهم.

والثاني هو المجذوب، الذي يمثل نموذجاً آخر، ذا أهمية قصوى، من نماذج ما فوق العقلانية لدى الصوفية. فالمجذوب يشترك مع الأمي في العديد من الصفات، كحالة الطفولة، والولوج إلى عالم اللغة الأم، والزروع الطبيعي الكبير إلى الكشف. وهو يُدعى أيضاً «مجنون الله» لأن الله سلب منه عقله وجذبه، بغلظة في أغلب الأحيان. ومن هنا جاء الغموض الذي يسيطر في الثقافة الإسلامية على التفريق بين (المجنون) «ومجنون الله» (المجذوب). ولذلك السبب اشتمل عنوان كتاب (عقلاء المجانين) لأبي القاسم النيسابوري، على تناقض مثير للانتباه. وبالفعل فإن هذا الكتاب يدفعنا إلى الغوص في محيط الجنون، ولكن المجانين

المعنيين هنا يتمتعون بتجربة خصوصية للعقل، الذي ندعوه حسب العادة الإدراك أو المنطق السليم. ولكن أليس من الأفضل استعمال «مصطلح الروح» هنا، ذلك لأن الكثير من الروحانيين الكبار المذكورون ضمن كتاب النيسابوري. وفي حين يُقَدَّم أويس القرني، على أنه أول «مجانين الله» في الإسلام، فإن الشُّبلي يرد في هذا الكتاب مادحاً جنونه لتلاميذه (ذوي العقل السليم الأصحاء). كما نرى أيضاً في نفس الكتاب أبا يزيد البسطامي معترفاً بدرجات الجنون الثلاث التي كان عليه اجتيازها، والتي تتطابق في الحقيقة مع المراحل النهائية الخاصة بطريق التلمذ. وما يميّز المجذوب هو لامبالته بالتقاليد والأعراف الدينية والاجتماعية. وقد أكدت جميع كتب التراجم أن هذه الشخصية تمتلك غرابة تبدو جليّة في المظهر الجسدي. فالجذب ينتج قطيعة مع حالة الوعي العادي، وبالتالي مع الأعراف الثقافية. كثيراً ما يتعرى الشخص المعني كلياً، أو جزئياً بتغطية عورته. إن هذا العربي يعبر عن الفطرة، تلك البراءة الفردوسية التي ذكرناها سابقاً في خصوص الأمي. وبصفة عامة، فإن المجذوب لا يعير أي انتباه إلى ملابسه، ويرتدي نفس اللباس صيف شتاء، حتى تبلى! . وخلافاً لأنماط أخرى من المتصوّفة، فإن المجذوب في كثير من الأحيان ينتهك القانون متمتعاً ببعض حصانة. فقد اعتبره العلماء فعلاً غير مكلف شرعياً - على غرار الأطفال أو المجانين -، بل ويعمدون هم أنفسهم إلى زيارته، والأخذ عن فمه ببعض الحكم. إن التأمل في العالم المستور الذي ينغمس فيه المجذوب يجعل من هذا «الأخير مبصراً» كما يعبر الشاعر الفرنسي الكبير «ريمبو». لذلك، فإن أحد «مجانين الله» الذين قابلته «ابن عربي» اتهم حشداً كان يستمع إليه بالعمى، لأن الحشد كان متأكداً أن ما يمسك بسقف الجامع الذي يجلسون فيه مجموعة الأعمدة، بينما يرى هو مكان هذه الأعمدة رجالاً يتضرعون إلى الله. إن عالم الغيب، لكونه غير مرئي لعموم أهل الفناء، هو أيضاً المجهول، الغائب عن المعرفة بحسب المعنى الحرفي، الغائب عن وعي

الناس.

وكيف تقابل قوانين الشريعة العقلانية هذا الخيار الممكن لتجاوز العقل؟

إيريك يونس جيوفروا: إن قبول المتصوفة بتأويل حي للشريعة ولّد خشية الفقهاء وخوفهم من حصول بعض التجاوزات. ويصبح تهديد هذا الخطر أكبر عندهم متى ادعى هؤلاء المتصوفة ممارسة الاجتهاد، اعتماداً على الكشف لا على الاستدلال، والذي يجعلونه في مرتبة اليقين الذي توفره البصيرة، متجاوزاً بذلك ظنون الفقهاء.

واستخدام مصطلح الظن ذو أهمية كبيرة، خاصة إذا ما عدنا به للاستعمال الافتراضي والسلبى كما هو وارد في القرآن: فاستنتاجات الفقهاء غير اليقينية تحتاج إذاً لأن نقيسها بمقياس الكشف، المعيار الأسمى في تأويل الشريعة. ويشير السيوطي إلى أن «أهل الرسوم» عاجزون عن تقدير الكشف، لأن مضائهم مختلفة تماماً عن مثيلتها لدى المتصوفة؛ إنهم فقراء إزاء كل ما خرج عن علمهم المكتسب. نفهم إذاً موقف عديد الفقهاء والستكلمين من أهل الظاهر الذين رأوا في تلك الممارسة العقلية للاجتهاد - مفهوماً ارتبط عادة بمجال العقل فحسب - بدعة محضة.

ولكن يجب أن نعرف أنه لا توجد في الإسلام سلطة عليا، تعرّف العقيدة وتحدد تفسيرها بطريقة نهائية. ولهذا السبب تعايش عديد الفرق في إطار الإسلام. صحيح إن التعصب الديني سيطر في أحيان كثيرة على العلاقات بين هذه الفرق، ولكن نلاحظ أن أولئك الذين كانوا يرفعون شعار التكفير بسهولة، لم يكونوا من كبار العلماء. بل هؤلاء قد حرصوا على إدراج مختلف المدارس الكلامية ضمن النطاق الإسلامى لا استبعادها منه. كما أنهم كانوا يبنهون ضد مخاطر عقلية (محاكم التفتيش)، التي انتشرت أحياناً، في العصر الإسلامى

الوسيط. كانت المدرسة الشافعية، بخصوص هذه النقطة، مثالا يحتذى به. وكان الغزالي، بصفته أحد ممثلي هذه المدرسة الأكثر شهرة، فقد كان يؤكد: «أُمِّسِكَ لسانك عن أهل القبلة» أي أولئك الذين يؤدون فريضة الصلاة في الإسلام.

السؤال الأخير يخص المفهوم الإسلامي للعالم والطبيعة. وهل يمكن التفكير على الوجود بمنطق عقلاني علمي وروحاني في نفس الوقت؟

إيريك يونس جيوفروا: بالنسبة للميتافيزيقا الإسلامية، لا وجود مطلق إلا لله؛ فالمخلوقات لا تتمتع إلا بوجود مؤقت، مستمد من وجود الله. وخلف الطبيعة المتغيرة للعالم تكمن حقيقة دائمة مفارقة لها؛ لذلك يسمي المسلمون الله بالحق، الحق المتفرد. والفن الإسلامي، بإعادة رسمه إلى ما لانهاية له من الأشكال الهاربة، يطرح وحدة أصولها جميعا. لقد أدرك علماء الإسلام من السلف بدورهم، ومنذ الوهلة الأولى، هذه الوحدة المعقدة للكون. ولا حظوا في مجالات تطبيق متعددة التبعية المتبادلة بين كل ما هو موجود. وقد أحالهم تفكيرهم في الآيات الإلهية المتعددة الحاضرة في الخلق، إلى التأمل في المتفرد (الواحد). وبعيدا عن المعرفة الحديثة التي جرأت الوعي كما جرأت ميادين البحث، فقد كان هؤلاء العلماء يقبضون على الوحدة الأساسية للعلوم، لذلك كانوا في نفس الوقت شعراء ورياضيين وعلماء فلك وأطباء، إلى آخره.

وكانوا يعلمون أيضا أن العلم لا بد أن يتبع الحكمة، وهو ما أهمله العلم الغربي بشكل مأساوي. إن علم البيئة الإسلامي على سبيل المثال؛ مبني على قاعدة قرآنية أساسية: صحيح أن الكائن البشري له الأولوية على بقية المخلوقات الأخرى، ولكن باعتباره «خليفة الله في الأرض» فهو مسؤول عن عوالم الحيوان والنبات والمعادن الخاضعة له. لهذا السبب، فسيحاسب عن إدارته لكوكب الأرض. ألم يؤكد النبي ﷺ «أن الخلق عيال الله»؟.

ونحن نعتقد أن الإسلام، بقدرته على التآلف والتكامل، يمكن أن يساعد إنسان العصر الحديث، التائه أكثر من أي وقت مضى في عالم المظاهر والتعدد، على استعادة وعيه التوحيدي، أي على استعادة توازنه. إن الوجود المادي والنفسي والروحي للإنسان متناسق، لا يهتز بمختلف موجات التجلي، وفق إرتكازه داخليا إلى الاعتصام بالوحدة الإلهية: التي تشكل نقطة الملاذ التي يتم اللجوء إليها. وبنفس الكيفية فإن الإسلام التاريخي الذي توّحد حول محور التوحيد هذا، قد استطاع أن يكيّف نفسه دائما مع مختلف السياقات الزمكانية دون أن يفقد شيئا من ماهيته. إن حصر الإسلام في ثقافة أو نكهة أو أسلوب محدد واحد، لمّا يقيد من عظمة القدرة الإلهية.

رابعاً : التوحيد الخالص والدين القيم في القرآن الكريم

مدخل:

إن ظاهرة التنوع الديني واحدة من أكبر الإثارات المطروحة أمام الفكر الإنساني المعاصر، خاصة في وجود مجتمعات تتعايش في أوساطها قيم وتعاليم لأديان مختلفة ومتباينة وما تمليه تلك المعاشية من ضرورة توسيع رقعة العلاقات الاجتماعية والإنسانية التي أضحت أكثر إتساعاً بفعل ما أحدثته وتحديثه ثورة الاتصالات ووفرة المعلومات التي فرضت سببا في منح البحث عن المفردتين الحيويتين ((التوحيد و الشرك))، أهمية قصوى مطلوبة للوصول إلى الدين القيم المقبول نقلا وعقلا والجدير بالهيمنة والقيامة علي جميع الأديان والمعتقدات.

ومن خلال ذلك تظهر الإجابة علي أسئلة غاية في الأهمية في سبيل الحقيقة الموصلة إلى الحق للوقوف عليه والتواصي به وأهم تلك الأسئلة التي سنبحث عن إجاباتها من الذكر الحكيم هي:-

*هل واحدة فقط من العقائد السائدة حاليا هي الأجدر من غيرها بالتصديق والاعتقاد؟ ، وأنها تمثل التوحيد الخالص و الدين القيم ؟ .

*هل الأديان الأخرى كلها باطلة أو منسوخة ؟ .

*هل الأديان الأخرى متبنيات بشرية غير حقيقية ولا علاقة لها بالوحي والإلهام الإلهيين ؟ .

*كيف السبيل لفهم أفضل و تقدير أرجح لظاهرة التنوع الديني علي ضوء التوحيد الخالص و الدين القيم ؟ .

*هل يمكن رؤية نور الحقيقة في جميع الأديان السائدة واعتبارها دون استثناء تجليا للتوحيد الخالص ؟ .

﴿ما هو المفهوم الصحيح للتوحيد و الشرك ؟ .

إن هذه الأسئلة المهمة و الشائكة و المربكة هي الإرث الطبيعي لإشكالية التعدد الديني، بل و التعدد الطائفي داخل الدين الواحد، المطروحة في عالم اليوم، ولا سبيل لولوج بؤرة الحقيقة وصولاً للحق والعمل علي التواصي به إلا بالإجابة عليها، وفك رموزها وصولاً إلي التوحيد الخالص كما أراده الله، وليس كما يظنه العقل البشري تحت تأثير الفروق الاجتماعية و البيئية التاريخية والجغرافية، وليتضح علي ضوءها التوحيد الخالص والدين القيم حتى وإن تعددت السبل الموصلة إليه، ويتضح الشرك حتي وإن توحدت مناهجه.

أولاً: من هم الموحدون الخالص الموعودون بالجنة؟

إذا كان وارتوا دين أو مذهب واحد محدد بعينه هم وحدهم الذين يشملهم الخلاص وتعمهم المغفرة، فأين سيكون موضوع الرحمة الإلهية، وكيف نفهم الهداية الربانية لبني آدم ؟، ومن ناحية أخرى، إذا كانت فكرة المغفرة محتملة لجميع وارثي الديانات علي اختلاف مللهم ونحلهم وطوائفهم ومعتقداتهم علي حد سواء، فكيف تكون المغفرة لكل هؤلاء المختلفين في الرؤى ووجهات النظر والاعتقادات والقناعات ؟، ويدعي أغلبهم أنهم وحدهم دون غيرهم الفئة الناجية الموعودة بالجنة.

للإجابة علي ذلك نقرأ هذا النص من الذكر الحكيم: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرًى﴾ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١٣﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٤﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصْرَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصْرَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿[البقرة: ١١١-١١٣]﴾.

لن يغيب عن نباهة المتأمل الباحث، دقة هذا التصوير للجدل الذي كان قائما والذي يتردد صدها لما هو سائد في وقتنا المعاصر. فاتباع الديانات الإبراهيمية من أهل الكتاب الذي يتلونه دون فهم، والذين لا كتب لهم تعلمهم، يدعي كل منهم أنه وحده علي الحق دون غيره، والله حتما سيحكم بينهم يوم القيامة، والأهم أن الآيات الينيات يوضحن أن ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وبذلك يكون الموعودون بالخلاص والمغفرة والذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون هم ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، ويأمر الله سبحانه وتعالى آخر رسله عليهم الصلاة والسلام أن يصدق بالآتي ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَبَيْتُكُمْ لَتَشْهَدُوا أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩]، فهذه الآيات تأمر الرسول ﷺ بأن ينذر أهل الشرك وأن يتبرأ منهم ويلتزم الإقرار الكامل لله بالوحدانية وهذا يسري علي معاصريه وكل من بلغته الرسالة ﴿وَمَنْ بَلَغَ﴾، وفي آية أخرى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخِيذُ وَإِلَيَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ومن كل ذلك يتضح جليا أن الله يأمر عباده بالتوحيد الخالص المناقض لكل أنواع الشرك، والالتزام بالدين القيم الذي لا يكون إلا الإسلام، ويقولها صراحة: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. إذن الإسلام هو الإقرار الخالص لله بالوحدانية ونفي الشرك عنه نفيا مطلقا والبراء من المشركين. فمتى بدأت دعوة الإسلام هذه ؟، وهل الأصل في الأديان التوحيد أم التعدد ؟.

ثانيا : الإسلام و الرسائل السماوية

لقد عرفنا أن من وعدهم الله بالخلاص والمغفرة والذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون هم ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾، وهذا التسليم ينطوي علي إقرار لله

بالوحدانية ونفي كل شريك عنه . وعرف ذلك بالإسلام الذي لن يقبل الله دينا غيره وبالمتابعة يتضح ما يلي:-

﴿ يقول عز وجل: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (١٨) إِنَّ الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ أَسْلَمَ ﴾ [آل عمران: ١٨-١٩].

فهنا الله هو الذي شهد أنه لا إله إلا هو، وعرف ذلك الملائكة بالمعانية، ووصل إلى هذه الحقيقة أولوا العلم بالبحث والدراسة والتعلم والتدبر في آيات الله، ومن هنا نعلم أن الإسلام قديم غير حادث، لأن الله القديم قد شهد به وكان الدين عنده الإسلام، وأن إسلام الوجه لله وحده حقيقة قديمة سبقت خلق آدم نفسه، بل وسبقت وجود كل المخلوقات الذين ما خلقوا إلا لمعرفة هذه الحقيقة والتسليم المطلق بها، ليكون التوحيد الخالص لله في الخلق من العدم، ورعاية ما خلق، وتحديد مآلاته ومجازاته، ثوابا وعقابا.

هذه الحقيقة عرفها آدم معرفة معانية، وعاش حقيقتها عندما كان في أحسن تقويم، لكن آفة النسيان التي جبل عليها، جعلت ذريته تنسى ذكر الله مع تداعي الدهور، فارتدت إلى أسفل السافلين، ولذلك، ورحمة بهم، كان الذكر والتذكير بالرسالات المتعاقبة، لمكافحة آفة النسيان تلك، وإنقاذ الإنسان المشتق اسمه من النسيان من ظلماتها وظلمها، وكانت الوصية الأساسية لكل رسول ونبي، من آدم إلى محمد عليهم صلوات الله وسلامه أجمعين لا تخرج عن التذكير بحقيقة التوحيد، وكان نوح أول المذكرين من الرسل أولي العزم: ﴿ وَأَنذِلْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَفْقَهُوا إِنِّي أَكْبَرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عَمَةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ ﴾ (٧١) فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٧١-٧٢].

وبعد الطوفان العظيم أصبح القائلين بالتوحيد يسمون بالمسلمين ابتداء من سيدنا إبراهيم عليه السلام ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨]، بل إنه أوصي بها ذريته إلى أبد الأبدين ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبْنَى إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وكان الاقتداء بتلك الوصية ونقلها أهم عمل يحرص عليه كل تقي ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًُا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وكذلك كان أتباع موسى عليه السلام يؤكدون إسلامهم ﴿وَقَالَ مُوسَى يَقُومِ إِنْ كُنْتُمْ ءَامِنُمْ بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقالها السحرة تحت ضغط التهديد الفرعوني بعد أن رأوا برهان ربهم ﴿وَمَا نُنْقِمُ مِنْهَا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْ تَارَبْنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]، بل أدركها فرعون نفسه بعد فوات الأوان ﴿حَتَّى إِذَا أَذْرَكَهُ الْعَرَقُ قَالَ ءَامَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ نَبِئًا إِسْرَؤِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠]، وقالها الحواريون لعيسى عليه السلام ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّكَ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ومن هذه المتابعة يتضح أنه لم يكن هناك أديان متعددة ولا علاقة لتعدد الثقافات وتعاقب الحقب التاريخية بالموضوع، بل هو دين واحد عرفه الإنسان وقالت به جميع الرسالات وهو الإقرار المطلق لله بالوحدانية. إلا أن آفة النسيان هي التي جعلت البشرية تتنكب جادة الصواب، وتنحرف عن الصراط المستقيم انقيادا لمؤثرات (النفس والهوى و الشيطان)، أعداء الإنسان منذ الأزل وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لولا أن يتداركه الرؤوف الرحيم فيذكره بالرسالات المتعاقبة (الذكر)، علي فترات من الزمن. ومن ذلك نعلم أن الرسالات السماوية الموحى بها إلي الأنبياء

كلها تسمى (الإسلام)، بالمعنى العام للفظه، أي التسليم الكامل لأوامر الله الذي لا يعبد على علة، وتكون في معناها الخاص هي القراءة الأخيرة للرسالة الخاتمة التي أوحى بها إلي النبي محمد صلي الله عليه وآله وسلم، وما بين تعددية العام وفردانية الخاص، تكون المفارقات لتبرز الدعوة الإسلامية الخاتمة دعوة صريحة لوحدة الاعتقاد والإيمان.

يقول سبحانه وتعالى في الذكر الحكيم ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١١]، و من هنا فإن التوحيد الخالص لا يكون إلا بالإيمان بجميع الأنبياء والرسل عليهم السلام والكتب الإلهية، وأن أي محاولة لقبول عدد من الأنبياء عليهم السلام واستبعاد آخرين، لا سيما صاحب الرسالة الخاتمة محمد صلي الله عليه وآله وسلم، بدعوى أن ذلك لا يؤثر شيئاً ما دامت جميع الأديان تؤكد على نفس الهدف وتقول نفس المضمون، فكرة تعجز عن الاستجابة لنداء الله المقدس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۖ﴾ (١٥) ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١].

ومن هنا يكون الإقرار الصريح بفساد القراءة للتعددية المختزلة، لأن الإسلام بالمعنى العام يطرح نفسه من خلال القراءة الخاصة أمام سؤال التنوع الديني، ويدعوا إلي ظهور ((الإسلام)) كأصل قديم للتوحيد المطلق الحق، علي جميع الأديان، ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ويكون النداء المقدس الذي جاء به آخر رسل الله المختارين محمد صلي الله عليه وآله وسلم متمماً لجميع الأديان والسبل الإلهية السابقة، يمتد ليشمل البشرية كلها ويتسع لها ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً

لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ [سبا: ٢٨]. ويؤكد ضرورة أن يكون الإيمان شاملا غير مختزلا ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ ۖ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ مِن قَبْلُ ۖ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ ۖ وَكُتُبِهِ ۖ وَرُسُلِهِ ۖ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦]، و النداء الالهي هنا دعوة للإيمان الذي لا يعني بالضبط كلمة الاعتقاد، فأن يكون لك إيمان، يعني أن تكون مؤمنا، أي أن يستحوذ هذا الإيمان علي قلبك، فتعتقد به اعتقادا راسخا، وأن تكون مستعدا لوضعه موضع التنفيذ والعمل طائعا مدركا لحقيقة أنه الحق من الله الخالق المبدع الممتلئ رحمة فكان (الرحمن) والممتد برحمته فكان (الرحيم)، ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَآمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَنُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ ۖ لَا يَلِتْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]، وبالمتابعة الدقيقة يتضح أن الإسلام في قراءته الخاصة المحمدية دعوة للشمولية ضد التجزئة، والعمومية ضد الاختزال، فالله يأمر كل مسلم بالإقرار بهذا القول ﴿قُولُوا ءَآمَنَّا بِٱللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَٱلْأَسْبَاطِ ۖ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٥].

والإسلام في نسخته المحمدية الخاصة يطرح الحل النموذجي العاقل لتسوية الخلافات بتأكيده علي المشترك المقدس، وإظهار وضاعة المختلف عليه بأنه لم يكن صادرا عن الرب، بل هو من إضافات الانحراف المنهجي للعقل البشري بفعل ((النفس و الهوى و الشيطان))، مثل قوله وتأكيده أن السيد المسيح عليه السلام واحد من أعظم الأنبياء في كل التاريخ الإنساني، ولكنه ينفي عنه صفة الربوبية ((الله الابن))، أو انه المخلص الذي تحمل أخطاء البشر وخلصهم منها بآلامه علي الصليب، في صلب لم يحدث من أصله، كما أن الرسالة الإسلامية في صياغتها الأصلية الخاتمة، ترفض ذلك التعصب الممقوت للأنبياء والرسالات،

فالله سبحانه وتعالى شرف عيسى عليه السلام كما شرف قبله نوح وإبراهيم وموسى، وجعله قريبا منه ((جل جلاله))، وأجاز طاعته والتعبد بمحبته وتلاوة الصحيح من سيرته، واعتبار كل ذلك طاعة وعبادة لله الواحد الأحد الذي لا شريك له في ملكه ولا كفؤ ولا ولد، ولكن الله ذاته أرسل غيره وشرفه ورفع درجته، فصار ينبغي علي كل موحد أسلم وجهه لله وهو محسن أن يتبع ذلك النبي ويطيعه، ويتعبد بمحبته والتذكير بسيرته من أجل الله وليس من أجل النبي نفسه، ولا يحسب الإسلام المحمدي الرسل والأنبياء وكل ما ألهموا أو أوحى لهم من عقائد شرائع لاغية أو باطلة أو لا قيمة له، بل يؤكد أن الرسائل جميعها التي سبقت رسالة محمد عليه الصلاة والسلام حتى تلك التي أوحيت لعيسى عليه السلام لا تشتمل علي أي شيء مخالف للرسالة الخاتمة، ويعتبر جميع الرسائل مثل المصابيح المختلفة، ولكن الضوء واحد، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ [المائدة: ٤٤]، و يضيف كذلك ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَآيَيْنَاهُ بِالْإِنْجِيلِ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٤٦]، ومن ذلك نفهم أن الإسلام واحد وإن تعددت رسالاته التي نعلم والتي لا نعلم عنها شيئا، كلها تصدق بعضها البعض وكل رسول جاء مصدقا لمن سبقه، ومصححا لما أدخل على رسالة التوحيد من تدخلات البشر والكهان، ونفض الغبار على ما أهمل منها، كأنما الرسائل ما كانت إلا للتصحيح وفقا للأصل الأول، وتذكير الإنسان ما نسيه من النسخة الأصلية، ولذلك يصف الله الرسائل بالذكر، لتذكير المتلقي بما كان قبل التحريف ونسيان الأصول بالاجتهاد العقلي البشري القاصر الغير مؤسس علي أصول محفوظة، لذلك وفي كل الرسائل كانت الصلاة لتصحيح السلوك، و كان الذكر لتصحيح الإيمان ﴿أَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ

تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴿٤٥﴾ [العنكبوت: ٤٥]. ويقول عز وجل: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤].

ثالثا: الصراط المستقيم و سفينة النجاة

إن الرسالة الخاتمة التي تعهد الله بحفظها، والتي نزلت آياتها علي الرسول الخاتم ﷺ من أربعة عشر قرنا، لا زالت متصلة بنا حتى يومنا هذا بنصها الصحيح المحفوظ الذي نزلت به، كأنها تتحدث إلينا مباشرة، وهي تدعونا إلي التوحيد الخالص المبني علي التدبر، وتمنعنا من اتباع السبل ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، والعمل علي الدعوة بعقيدة التوحيد فرضا دائما، ووصية واجبة الإلتباع علي كل من أسلم وجهه لله وأراد أن يكون من المحسنين، علي أن يلتزم بأسلوب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وأن يجادل بالتي هي أحسن، علي قاعدة إدراك أن هناك رسالات متعددة منحت لشعوب وأقوام، والمتوقع منهم أن يميزوا المصدر السماوي للإسلام ويتمسكوا به ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ إِنَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَهْتَكُونَ﴾ [الحج: ٦٧].

إن الشيء الواضح في هذه الآية أن القرآن الكريم يؤكد علي حقيقة اختلاف مناسك الناس ويعترف بها، لكنه لا يسمح لمعتنقيها بمنازعة الرسول الخاتم ﷺ، حول أمر التوحيد الخالص المأمور بدعوتهم إليه، لهذا فالرسول ملزم بدعوة الناس من اتباع المناسك السابقة إلي الإسلام، وليس عليهم أن يجادلوه بل يتخذونه مرجعا للتصحيح والتفسير ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرِّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. وهنا يتضح من الذكر الحكيم أن عالمية الرسالة الخاتمة وشموليتها مرتبطا بحمل الشهادة علي بني الإنسان،

وليس علي شعب معين، في زمان ومكان محددين، بقطع النظر عن خلفيتهم الثقافية والفكرية، وبالأخص أهل الكتاب الذين يخاطبهم القرآن مباشرة ويدعوهم إلي كلمة سواء ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَمَآلَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَٰتٍۭ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْأَلَا نَعْبُدُ ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِۦ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقُولُوا۟ ٱشْهَدُوا۟ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤]، نفهم من هذه الآية أن الإسلام هو ﴿ٱلْأَلَا نَعْبُدُ ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِۦ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، وهذا هو جوهر الرسالة المحمدية ودليل شموليتها، وهذا ما كان يفعله الرسول الخاتم صلي الله عليه وآله وسلم حتى آخر لحظة في حياته الدنيوية، فقد ضمّن هذه الآية لرسالته إلي هرقل عظيم الروم التي وجهها إليه في آخر أيامه وهو يدعو بدعاية الإسلام ((من محمد بن عبد الله إلي هرقل عظيم الروم، سلام علي من اتبع الهدى، أما بعد: فأني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم يؤتك الله أجرك مرتين)) كأنه يريد أن يقول ((من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه)) ويردّفها بالتحذير ((وإذا توليت فعليك وزرك ووزر الأريسين)) وليحدد له المفهوم الكامل لكيفية إحسان تسليم الوجه لله سبحانه وتعالى يسرد آية ﴿قُلْ يَٰأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَمَآلَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَٰتٍۭ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْأَلَا نَعْبُدُ ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِۦ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ وهذه الدعوة لا يمكن الادعاء بنسخ آياتها لأنها كانت من آخر ما قام به الرسول الكريم ﷺ، بإرسال هذه الرسالة لآخر الأقسام الذين دعاهم إلي كلمة التوحيد، وعلي هذا المنهاج نحتاج إلي كلمة نفصل فيها بين الشرك المؤدي إلي الكفر الموعود بالهلاك، والتوحيد المؤدي إلي الإيمان ومنه إلي النجاة.

رابعا : المسلمون والتعددية الدينية

بعد التسليم بأن الدين الصحيح والشرعي الوحيد هو الإسلام، في قراءته الخاتمة، الذي أوحى بها إلي آخر رسل الله المختارين محمد ﷺ، يبقى هناك سؤال قائم من هو الموحد ومن هو الكافر المشرك؟، بعد أن عرفنا من هو المؤمن

الموحد الذي أسلم وجهه لله بإحسان وصدق الرسالات والرسول، فهل لنا أن نحدد الكافر المشرك الذي توعدده الله بالعذاب ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ يَمَّا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٤]. ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَفُضِّلَ لَهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٤]. ويردف ذلك بتحديد مجالات الخلاص بالمغفرة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]. حتى نفهم بشكل صحيح مثل هذه الآيات التي تشير إلى توعد الكافرين لا بد من تفحصها بالبحث عن دلالات تبين لنا لمن وجه هذا التهديد والوعيد؟ وتحت أي ظرف؟، ووفق أي شروط؟، وفيما إذا كان واجبا تنفيذه أم لا؟.

من المتابعة نجد أن الوعيد باللعن والعذاب ليس مقصورا علي الكافرين وإنما يشمل كل بني آدم، وأن الكفر إنما وضع شرطا تكون عاقبته جهنم، ومع ذلك وبسبب أهميته وكونه الشرط الأول للعذاب الذي نقوم بمناقشته، هناك عدة نقاط يجب ملاحظتها حول مفهوم الكفر.

إن مصطلح (الكفر) واشتقاقه (كافر)، تختلف معانيها حين يأتيان في سياقات مختلفة، مثال ذلك، إن الأمر بقتل الكافرين في وقت الحرب يفسر عموما بأنه يخص الكفار المحاربين وليس المسالمين والنساء والأطفال والقاصرين، كما أن بعض المفسرين فهموا أن الإدانة الشرعية للمشركين في القرآن مختصة فقط بمشركي جزيرة العرب في زمن النبي محمد ﷺ، فيما فهم آخرون أن لها ترجمات وتفسيرات أوسع، أما المعني المجرد لمفردة ((كفر)) هي الغطاء، والكافر هو الشخص الذي يحرص علي تغطية مشاعره وحجبها عن حقيقة التوحيد، والكفر ليس شرطا سلبيا مختصا بجميع أولئك الذين هم بحاجة إلي

الاعتقاد بالإسلام، وإنما هو اعتراض إيجابي داخلي يمنع الإنسان من قبول أو تلقي الهداية الإلهية، فالذي يدخل الكافر في دائرة اللعنة الإلهية هو تحديه الوجداني الخالص لله ورفضه لهذه الهداية الربانية التي أنزلها من خلال أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، إن الكفر الخاص يحجب الكافر عن الله، وإن هذا الحجاب هو الذي يعني اللعنة والخروج من دائرة الرحمة الإلهية، وعدم التمتع بالمغفرة والخلاص من لدن غفور رحيم، كما أن هناك إجماع واتفاق علي أن التهديد بالعذاب لا يختص بجميع أولئك الذين يفتقدون الاعتقاد السليم والصحيح، فهناك استثناء واضح للذين لم يصلوا سن الرشد والمجانين وفاقدي العقول والذين ماتوا في الفترات الزمنية المحصورة بين أزمنة الرسالات، وهناك خلاف حول ماذا سيكون مصير هؤلاء وأمثالهم بالتحديد.

إن مثل هذه القضايا يستحيل إدراك حقيقتها إلا بالفطرة الإنسانية السليمة ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]. كما أن الإسلام نفسه يأتي بدرجات من الحاجة الفطرية التواقة لمعرفة الحقيقة ودوافع الخير الكامنة في كل نفس إنسانية تبحث عن الإيمان والتقى، كما هي من خواص أصفياء الله وأوليائه، فلا أحد يمنع من الوصول إلى الهداية لعجزه عن تلمس طريق الاعتقاد الصحيح، ولكن بعض الاعتقادات الغير السليمة يمكن أن تمنع الفرد من تنقية نفسه وقد تقوده بشكل غير مباشر للشرك والكفر والعذاب، كما أن المفهوم الصحيح للرسالات يجعلنا ندرك أن الذي ينسخ الأديان المنزلة سابقا ليس لأنها لا تنطوي علي الحقيقة، وإنما لأن الله هو الذي أنزل تلك الديانات، وزودها بالقدرة علي هداية الإنسان نحو التكامل والخلاص، ولكن العجز عن قبول الجديد يصبح تمردا علي الله الذي أنزل القديم والجديد، لغاية يعلمها ونعلم أنها ما كانت إلا رحمة للعالمين، ووفقا لهذه التعددية غير المختزلة يصبح الإيمان الصحيح مطلوباً، ولكن ليس شرطاً للخلاص والمغفرة برحمة الله التي وسعت كل

شيء إلا أن يشرك به، ففي زمن الرسول ﷺ كان اليهود والنصارى يعتبرون من اتباع معتقدات إبراهيمية حرفها التدخل البشري، حتى وإن كانوا من أهل الكتاب، بل الصابئة وهم يعتقدون في النجوم وتأثيراتها، وعدوا جميعا بالخلاص والمغفرة والتواب شرط الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصْرَى وَالصَّبِيَّةَ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]. وتكررت بنفس المعنى في [المائدة: ٦٩]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّبِيَّةَ وَالنَّصْرَى مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ١١، ومن ذلك إذا فهمنا الإسلام بقراءته العامة، بمعنى التسليم الكامل لله والإقرار بوحدانيته، فلن يكون هناك نزاع في القراءة الضمنية للآية السابقة، كما أنه يمكن تفسير آية (الصابئة) بمعنى أن هناك أكثر من دين سماوي نزل على قوم برسول ورسالة دون أن نعرف عنهم شيئا، لاندثار آثارهم ومحتوى رسالاتهم، كما أنه يمكن أن تفهم بكونها تسمح أو تتساهل مع أولئك القاصرين الذين عاشوا بورع ورجاء وتقول بإمكانية خلاصهم حتى في وقتنا الحاضر، لأن الأمر يتعلق بالخلاص والمغفرة فلا فرق هنا، لأن القضية غير مشخصة بفرد قاصر بسبب فترته الزمنية أو بعد منطقته الجغرافية، أو أي عائق حجب الرسالة الخاتمة عنه تحت أي ظرف من الظروف، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، حيث أساس ديانتهم موحى به من الله الواحد يمكن أن يغفر لهم، شريطة أن لا يكون إيمانهم غير التام ناشىء عن تقصير متعمد منهم، ما داموا يعتقدون وحدانية الله فإنه سيلحقهم برحمته الإلهية الموجود أساسها الأصلي في ديانتهم، بل إنه من الممكن أيضا أن يصل أتباع الهندوسية والبوذية والديانات التقليدية في أفريقيا وعند الهنود الحمر، وكثير من السبل الأخرى إلى الخلاص، شريطة أن يكون عدم أخذهم بالرسالة الخاتمة راجع إلى جهلهم بها، وليس إلى حكم مسبق جاهز ضدها، حيث يعتبرون في هذه الحالة قاصرين كأهل الفترة وغير

قادرين، أكثر من اعتبارهم مقصرين أو مفرطين أو مهملين أو معاندين، كما أنه يستحيل إصدار حكم قطعي بأن التعاليم الأصلية الموجودة في دياناتهم لم تكن ناتجة عن وحي إلهي إلى نبي لا نعرفه، فنحن لم نعد نعرف كل الأنبياء ورسالاتهم وآثارهم، ولذلك فإن الفرد القاصر تحت أي مسمى وفي كل زمان ومكان يمكن أن يكون من الناجين بواسطة الحقيقة المقدسة الكامنة في الدين الذي يعتقده، مادام هذا الدين يقر بوحدانية الله الخالق ويؤمن باليوم الآخر، وفي أكثر الأقوال الموضوعية حذرا لا يمكن الجزم في ما إذا كانوا سيثابون أم سيعاقبون ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ لِلْآمْرِ ۖ اللَّهُ إِمَّا يَعْدُهُمْ وَإِمَّا يَنْتَوِبُ عَلَيْهِمْ ۖ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝﴾ [التوبة: ١٠٦].

إن السؤال المتعلق بنجاة القاصرين من براثن الشرك، لا يحسم فقط بصحة أو خطأ التعاليم الموجودة في عقيدتهم أو منظومتهم المعرفية وحسب، وإنما علي أرضية أسبابهم لتبرير هذا الاعتقاد، وما إذا كان مشفوعا بنية خالصة، فالإخلاص وحده يمكن أن يوصلهم إلى الرضاء الإلهي، فالإخلاص نفسه هو محور تسليم الوجه لله ((التوحيد))، ومن ذلك يمكن الإشارة إلى نقطة مهمة تخص الأجر المكفول للمؤمن المجتهد إذا أخطأ، وكان الخطأ نابعاً من اجتهاد نبيل وليس عن إهمال متعمد، وبالرغم من أن اجتهاده الخطأ سوف ينفذ ويقبل من غيره، لا زال له الأجر والثواب دون اعتبار للخطأ والصواب في اجتهاده إلا بمضاعفة الأجر في الحالة الثانية. ونقطة أخرى إن العذاب ليس مصيراً فقط للفرد الكافر أو الذي يعتقد اعتقاداً غير صحيح، إنما عدم الاعتقاد يشكل إثماً عظيماً، ومن ذلك نعرف أن الاعتقاد الخطأ ليس إثماً بالنسبة للقاصرين إنما للمقصرين فقط، والفرق بين القاصر والمقصر يكمن في القلب ((النية))، بل حتى العبادات أساسها ﴿النية﴾، ناهيك عن الإيمان الذي هو قضية قلبية بحثة، وفي كثير من الآيات يجيز الله سبحانه وتعالى التعبد بكل الطرق السابقة واللاحقة، شريطة عدم

انطوائها على أي مظهر من مظاهر الشرك ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٨٢) الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصُكْرَىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ رَأَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ وَمَا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا فَكُنْ بِمَعِ الشَّاهِدِينَ ﴿٨٤﴾ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ فَأَنبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٥﴾ [المائدة: ٨٢-٨٥]، هذه الآيات تعلن بوضوح أن الجنة ستكون لمثل هؤلاء من أهل الكتاب، ومن كل المحسنين الذين صدقت قلوبهم وحدانية الله وامتنعت عن الشرك به، حتى وإن عبدته بطريقتها طالما أن مقصدها البحث عن مرضاة الله، ويأمرنا الإسلام بالدعوة للإيمان بكل الرسالات وتصديق جميع الأنبياء دون تفريق، واعتبار كل من صدق بذلك هو من المهتدين ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَآلِ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾^(١٣٦) فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا وَإِنْ لَوَلَوْا فَلَأَمَّا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧]. لا يعتقد أن هناك وضوحاً أكثر من ذلك يبين جواز الاقتداء بأي نبي أو رسول ووفق أي منهج من المناهج الإلهية، فجميعها توصل إلى الله عز وجل وتقود إلى التسليم له والاهتداء بنوره المبدد لكل ظلمات الشرك وظلمه، وإخلاص النية تجعل الإيمان يؤثر في السلوك ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يَقْطَرِ يُوْدُوهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ يَدْبِرْ لَا يُوْدُوهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّتَيْنِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وهذه الآية تلزمنا بمعاملة كل الناس بميزان القيم الأخلاقية التي تحترم كرامة بني آدم دون اعتبار لعرقه أو عقيدته.

في الختام إن الإسلام يأمرنا دون لبس بالتمسك بفطرة الحنيفية الإبراهيمية

التي هي أصل كل الديانات السماوية السائدة في وقتنا المعاصر ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ١٣٥]، وكل رافض للشرك مقر لله بالوحدانية مؤمن باليوم الآخر يعلم أنه محاسب فيرجو ثواب الله ويستجير به من عذابه، لاشك أنه من المسلمين على ملة إبراهيم حنيفاً ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧].

فهل يشهد وقتنا المعاصر جهداً أكثر التزاماً بالمنهج الإسلامي لتوسيع دائرة الموحدين ودحض الشرك وأهله، لتتم المساهمة في إخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور التوحيد .. هذا ما نتمنا من تفتيح مثل هذا الموضوع وطرح هذه الأفكار علّها تشد اهتمام الباحثين لتوسيع دائرة المشترك بين الناس الذين لا يستطيع أي منهم ادعاء حيازته كل الحقيقة.

التعايش الإسلامي المسيحي حقيقة تاريخية وضرورة اجتماعية

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلوات وأزكى التسليمات، على سيدنا محمد، وعلى أبيه سيدنا إبراهيم، وأخويه سيدنا موسى وسيدنا عيسى، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فإن موضوع التعايش بين المسلمين والمسيحيين عبر تاريخ والعلاقة بينهما منذ خمسة عشر قرناً إلى اليوم، قضية تعد من المسلمات الاعتقادية والتشريعية والأخلاقية لنا نحن المسلمين، والسبب في ذلك، أن هذا التعايش قد وضع القرآن الكريم أسسه ومبادئه، وقام النبي الأكرم سيدنا محمد ﷺ بتطبيقه حياة واقعية وأمثلة عملية، ثم نهج الصحابة من بعده ﷺ المنهج نفسه، وانطلقت مسيرة التعايش الإسلامي المسيحي عبر هذه القرون الطويلة، متألفة تسير من تطبيق عملي لها إلى تطبيق عملي، خلا بعض الفترات الزمنية التي كانت علاقة التعايش فيها ترتكس نحو سلبية مظلمة، أو عصبية بغيضة، أو طائفية مقيتة، يسببها الجهل بحقيقة الدين السماوي، أو التأويلات المنحرفة، أو الأهواء والمصالح والأنانيات لبعض رجال الدين، أو تدخل الغرباء الذين يسعون لبث بذور الطائفية، تمهيداً لاستعمار واستغلال بلاد المسلمين والمسيحيين على السواء. لقد وضع القرآن الكريم وسنة النبي محمد ﷺ قواعد التعايش مع غير المسلمين، وبخاصة المسيحيين، وكانت هذه القواعد أسساً واضحة جلية تستند على حفظ حق مقدس، ألا وهو حق الكرامة الإنسانية، حيث قال الله تعالى في القرآن الكريم:

﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]. وبيّن أن الناس متساوون من حيث بشريتهم، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وجاء في الوثيقة الإسلامية الكبرى لحقوق الإنسان على لسان النبي محمد ﷺ قبل وفاته بأشهر في حجة الوداع، قوله ﷺ: (خُطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَسْطِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ خُطْبَةَ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ، وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ، أَلَا لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ، وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى أَسْوَدَ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَحْمَرَ إِلَّا بِالتَّقْوَى، إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ) رواه البيهقي في شعب الإيمان والألباني في السلسلة الصحيحة عن الصحابي جابر بن عبد الله، وكان رسول الله ﷺ يقول في دبر صلاته (اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحدك لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمدا عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم إخوة....) رواه أبو داود في سننه عن الصحابي زيد بن أرقم. ومن هنا كانت الحصانة لكل البشر بغض النظر عن ألوانهم وأجناسهم ولغاتهم ودياناتهم، فقد قل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]. فالاحترام والتقدير للشخصية الإنسانية حقيقة جليلة في نصوص الإسلام، فلقد جاء في القرآن الكريم أن: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. كل ذلك دون تفرقة بين لون أو جنس أو ملة، ولذلك كان النبي ﷺ يقول: (إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا) رواه مسلم في صحيحه عن الصحابي هشام بن حطيم بن حزام وأبو داود وأحمد وغيرهم. فالإيذاء والاعتداء على الكرامة الإنسانية جريمة من أسوأ الجرائم في

الدنيا والآخرة في ميزان الإسلام. وقد قام النبي ﷺ يوماً من مجلسه تحية واحتراماً لجثمان ميت مرت جنازته أمامه، وقام معه المسلمون، فقبل له من باب التنبيه والتذكير: إنها جنازة يهودي، فقال: (أليست نفساً) رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن حنيف وقيس بن سعد، وإذا أردنا أن نتحدث - من باب التقنين وتقعيد القواعد - في الأسلوب الذي باشر به الإسلام حقيقة التعايش مع الآخرين؛ نرى أن هذا التعايش ينطلق من قول الله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. فهذه الآية تشمل جميع أصناف الملل والأديان وتوجهنا أن نبرهم ونصلهم ونقسط إليهم، لأن الله يحب المتصفين الذين ينصفون الناس ويعطونهم الحق والعدل من أنفسهم، ويرون من برهم، ويحسنون إلى من أحسن إليهم.

وكانت الضمانات لغير المسلمين واضحة في المجتمع الإسلامي، وتتجلى في ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حمايتهم من أي عدوان خارجي.

القسم الثاني: الحماية الداخلية لهم.

القسم الثالث: إعطاؤهم الحريات العامة.

أما حمايتهم من الاعتداء الخارجي فإننا نرى قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتِنَتْ صَوَامِعُ وَبِيْعٌ وَصَلَوَاتٌ وَسَجْدٌ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠]. فالمسلمون مطالبون بقتال المعتدين وردهم عن المجتمع الإسلامي وحماية جميع أفراد هذا المجتمع من المسلمين وغير المسلمين، فالصوامع والبيع والصلوات هي أماكن العبادة لليهود والنصارى، والمساجد هي معابد المسلمين، فيجب حماية كل هذه الأماكن من أي اعتداء أو ظلم (انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي [١٢/ ٧٠]). ويقول فقهاء الشريعة الإسلامية: إن

من كان في ذمتنا (أي إن أي مواطن في العالم العربي أو الإسلامي أو زائر غريب مسلم أو غير مسلم) وجاء أهل الحرب (أعداء الوطن يريدون الاعتداء عليهم في نفس أو مال أو أي نوع من الاعتداء) وجب علينا أن نخرج لقتال هذا المعتدي وبكل الإمكانيات صونا لمن هو في عهد وذمة الله وعهد وذمة رسوله ﷺ).

وأما القسم الثاني وهو الحماية الداخلية فإنها تشتمل على حماية الدماء والأبدان وحماية الأعراض وحماية الأموال، فلقد قال النبي ﷺ: (ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس منه فأنا حجيجه يوم القيامة) رواه أبو داود في سننه. وكان العلماء على مدار التاريخ يوصون الأمراء والخلفاء والحكام بحسن معاملة غير المسلمين وتفقد أحوالهم، فهذا القاضي أبو يوسف يكتب إلى الخليفة هارون الرشيد يوصيه بتفقد أحوال أهل الذمة ورعايتهم فيقول: وقد ينبغي يا أمير المؤمنين أن تتقدم في الرفق بأهل ذمة نبيك وابن عمك محمد ﷺ والتقدم إليهم حتى لا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم ولا يؤخذ شيء من أموالهم إلا بحق يجب عليهم (انظر: الخراج لأبي يوسف ص ١٣٥). ونرى في عهد النبي ﷺ لأهل نجران النصراني حماية واضحة للأموال والممتلكات، فقد جاء ما نصه ولنجران وحاشيتها جوار الله تعالى وذمة محمد رسول الله ﷺ على أموالهم وأرضهم وملتهم وغائبهم وشاهدهم وعشيرتهم وبيعهم وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير (انظر: الخراج لأبي يوسف ص ٧٨). ويكفل المجتمع الإسلامي غير المسلمين - كما يكفل المسلمين - عند عجزهم عن العمل والكسب، مثل ما يسمى اليوم الضمان الاجتماعي، وقصة الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب مشهورة عندما قدم دمشق فوجد قوماً مجذومين من النصراني فأمر لهم بالكفالة طول الحياة (انظر: فتوح البلدان ص ١٧٧). وكتب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته كتاباً جاء فيه: أما بعد: فانظر أهل الذمة فارقهم بهم وإذا كبر الرجل منهم وليس له مال فأنفق

عليه (انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٨٠/٥. وأما القسم الثالث وهو الحريات العامة وفي مقدمتها الحرية الدينية والاعتقادية وحق ممارسة الشعائر وصون أماكن العبادة، فإن القرآن الكريم قد حذر من قضية إلغاء الآخر من خلال قاعدته الربانية ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. ونرى في عهود المسلمين مع غيرهم ما يؤكد حقيقة هذه القاعدة، فلقد جاء في وثيقة الصلح بين رسول الله ﷺ ونصارى نجران ما نصه: ولا يُغير أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته، ولا كاهن من كهانته، وليس عليه ذنبة انظر: الخراج لأبي يوسف ص ٧٨. وجاء في معاهدة الخليفة الفاروق عمر مع أهل القدس النصارى: (هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار منهم أحد) انظر: تاريخ الرسل والملوك [٤٤٩/٢]. ولعل من أروع الأمثلة على هذا التسامح الديني الرفيع، رغم أنه لم يكن هناك عقد أو معاهدة، هو سماح النبي الكريم ﷺ لوفد نصارى نجران المؤلف من حوالي ستين شخصاً بدخول مسجده الشريف، وجلسهم فيه فترة طويلة، وعندما حان وقت صلاتهم قاموا متوجهين إلى المشرق ليصلوا صلاتهم، فقام المسلمون لمنعهم عن ذلك، إلا أن الرسول ﷺ نهاهم عن ذلك وتركهم يصلون في طمأنينة «انظر: السيرة النبوية ١/ ٥٧٤. أما بقية الحريات الأخرى، فكان من أهمها حرية الفكر والتعلم، حيث كان غير المسلمين مع المسلمين في ميدان الحياة العلمية على السواء تماماً، وأبلغ دليل على ذلك كثرة الإنتاج العلمي الذي ظهر على أيدي غير المسلمين في شتى المجالات العلمية، واشتهرت أسماء علماء كثر من غير المسلمين كانوا يعيشون في المجتمعات الإسلامية. ثم هناك حرية التنقل والسفر وحرية العمل والكسب وتولي الوظائف في الدولة الإسلامية

إلا ما كان منها يحمل الصفة الإسلامية الدينية البحتة كالإمامة وغيرها. ثم هناك بقية الحريات الاجتماعية كالأعياد والمهرجانات والزيارات وحق الصلة بينهم وبين المسلمين فقد كان النبي الكريم محمد ﷺ يعود مرضى غير المسلمين ويزور جيرانه منهم ويحسن إلى محتاجهم ويدعوهم إلى الإسلام بكل رفق ولين. وإذا حدث في فترة من الفترات أن تعرض بعض أبناء غير المسلمين لمضايقات وإساءات تخالف مبادئ الإسلام وأحكامه، ووقع عليهم بعض الاعتداء من جانب أفراد من المسلمين أو بعض أصحاب السلطة، فإن هذه الإساءات لا تمثل الإسلام أو المسلمين ومنهج العلماء الحكماء الذين وعوا الإسلام على حقيقته، ويجب أن لا ننسى أن ظلم بعض أصحاب السلطة عبر التاريخ لم يكن منصباً على غير المسلمين فحسب، بل وقع على كل فئات المجتمع من المسلمين وغيرهم.